التشريعات التي تحمي حق الإنسان في الصحة والغذاء من آثار التغيرات المناخية

الدكتور/ سلطان بن خميس بن عيسى الناعبي*

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان حق الإنسان في الصحة والغذاء، وتأثير التغير المناخي على البيئة عموماً، وعلى الصحة والغذاء خصوصاً، والوقوف على التشريعات والإجراءات التي تحمي غذاء الإنسان وصحته وبيئته من تأثيرات التغير المناخي.

تمثلت أهمية الدراسة في كشف ما ترتب على التطور الصناعي من تغيرات مناخية لها أثرها على البيئة، وتقصي تأثيرها على الإنسان في مجال الصحة والغذاء، واتبع الباحث المنهج الاستقرائي، والتحليلي، وعالج الموضوع في ثلاثة محاور، الأول تغير المناخ وتأثيره على الإنسان، والثاني حق الإنسان في الصحة والغذاء، والثالث الإطار التشريعي القانوني لحماية الإنسان في مجال البيئة والغذاء والصحة من التغيرات المناخية، وخلص الباحث إلى أن التغيرات المناخية تستدعي وضع التشريعات التي تحمي غذاء الإنسان وصحته من التغيرات المناخية، ومن سائر الملوثات، وتمثلت التشريعات في إقرار مجموعة من المبادئ والإجراءات، أهمها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، وإعلان ريودي جانيرو ومبادئه العالمية السبعة والعشرون، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نصت على حق الغذاء، وحق الصحة، وكذلك برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية.

الكلمات مفتاحية: البيئة – التغير المناخي – التلوث – المخاطر – حقوق الإنسان – الصحة – الغذاء – التشريعات.

---

*أستاذ مساعد بكلية القانون – الجامعة العربية المفتوحة – فرع سلطنة عمان.

The Legislation That Protects Human Rights In Health and Food from the Effects of Climate Change

Dr. Sultan bin Khamees bin Essa Al-Naabi*

Abstract:
The research aims to clarify the human right to health and food, the impact of climate change on the environment in general, and health and food in particular, and to examine the legislation and procedures that protect human food, health, and environment from the effects of climate change. The importance of the study lies in revealing the consequences of industrial development on climate changes that affect the environment and investigating their impact on human health and food. The researcher followed an inductive and analytical approach, addressing the topic in three axes: the first is climate change and its impact on humans, the second is the human right to health and food, and the third is the legal legislative framework for protecting humans in the fields of environment, food, and health from climate changes. The researcher concluded that climate change necessitates the establishment of legislation that protects human food and health from climate change and all pollutants. The legislation included the adoption of a set of principles and procedures, the most important of which are the United Nations Framework Convention on Climate Change, the Kyoto Protocol, the Rio de Janeiro Declaration and its 27 global principles, and the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, which stipulates the right to food and the right to health, as well as the World Food Programme of the United Nations and the World Health Organization.

Keywords: Environment – Climate Change – Pollution – Risks – Human Rights – Health – Food – Legislation.

*Assistant Professor, Faculty of Law, Arab Open University, Oman Branch.

المقدمـــة

الحمد لله الذي كرم الإنسان، فسخر له الكون، ورزقه من صنوف النِعَم؛ ليهنأ بما وهبه الله من آلاء كثيرة، ونعم وفيرة، وقد اقتضت مشيئة الله تعالى أن تكون الأرض مستقراً لهذا الإنسان، والكون المشهود ميداناً لحياته، وموطناً له ولسائر الكائنات من حوله، وقد مد اللهُ هذا الكون بمقومات الحياة، ومتطلبات العيش من ماء وهواء وغذاء وثروات طبيعية، ومقومات ضرورية، وجدت ليعيش عليها، ويحقق بها قوام حياته، ويلبي متطلبات معيشته، وقد أُمِرَ الإنسانُ أن يأكل من الطيبات، ويتمتع بما في الكون من خيرات، وأن يحافظ على هذه المقومات، ويستبقي هذه العناصر، ويأخذ منها بقدر حاجته من غير إسراف ولا تبذير، حيث لا تقوم حياة الإنسان إلا بتوفر هذه المقومات والعناصر، وخاصة الماء، والهواء، والغذاء؛ لأنها سبب لحياته، وبدونها لا يمكنه العيش، ولا تطيب له الحياة.

وخلال قرون طويلة من الزمن عاش الإنسان بوئام وسلام مع العناصر الطبيعية والبيولوجية للأرض، لكن حالة الوئام هذه لم تدم طويلاً، إذ وقع عليها التعدي؛ بسبب زيادة عدد السكان، وبسبب الطفرة الكبيرة التي شهدها العالم في التطور الصناعي، والتقدم التقني، نتيجة قيام الثورة الصناعية التي أدت إلى توسع الإنسان في الإنتاج، وبلوغ مرحلة التصنيع، فقد أدت الثورة الصناعية، ودخول عصر الآلات، وزيادة تعداد السكان البشري، في القرن الثامن عشر الميلادي، إلى المساس بمجالات البيئة، خاصة في المجال الطبيعي، والمجال البيولوجي، وأدت إلى إحداث تأثيرات واضحة بالبيئة الطبيعية والبيولوجية والإنسانية، وقد هددت هذه التأثيرات مستقبل الجنس البشري على كوكب الأرض؛ ونتج عنها تغير في نظرة الإنسان إلى عناصر الطبيعة، وموقفه منها، فصار يتصرف بفضل التقدم التكنولوجي والتقني كأنه مالكاً لها، ومسيطراً عليها، وأخذ يستغلها بطريقة غير متوازنة، وفي الدول الصناعية التي يمثل مجموع سكانها نحو خمس سكان الأرض، تغير نمط الاستهلاك لدى شعوبها، وارتفع بدرجة مبالغ فيها، واختلف استهلاك أفرادها للطاقة نتيجة لاختلاف نمط المعيشة.

وأما في الدول النامية، فأدى الأخذ بأسباب التصنيع، والرغبة في التطوير، إلى:

- التعدي على الغابات المطيرة.
- استنزاف الأراضي الخصبة؛ لاعتماد هذه الدول على زراعة المنتوجات السلعية؛ لأجل تصديرها.
- إقامة مراكز صناعية؛ تسببت في تلوث البيئة.

وظل استنزاف الموارد والتأثير على البيئة مستمراً، وما زالت بيئة الإنسان ترزح تحت تأثيرات التلوث، الذي نجم عنه الكثير من الأضرار، التي لحقت بالبيئة وبالإنسان، وأثر هذا الضرر على مقومات الحياة، وأثر على غذاء الإنسان، فهدد صحته، وإدراكا مني بخطورة التغير المناخي وآثاره البالغة على البيئة وعلى الإنسان، ولقلة البحوث العلمية التي رصدت أثر التغيرات المناخية على الإنسان في الصحة والغذاء خاصة، رأيت من الأهمية بمكان بحث هذا الموضوع، والكتابة فيه، واستحضار التشريعات التي تحمي الغذاء والصحة؛ لسد النقص، ولرفد المكتبة القانونية بالتشريعات التي سُنَّت لحماية البيئة عموماً، وحماية الإنسان في مجال الصحة والغذاء خصوصاً.

إشكالية البحث:

من هذا التحول في تعامل الإنسان مع عناصر الطبيعة، وموقفه منها، وفيما نتج عن الثورة الصناعية من تغيرات مناخية أثرت على الغذاء والصحة؛ تأتي أهمية البحث، وتتمثل إشكالية البحث في كشف ما ترتب على التطور الصناعي من تغيرات مناخية لها تأثيرات مباشرة، وغير مباشرة على البيئة عموماً، وعلى الإنسان خصوصاً، وتتبع تأثيرها على الإنسان في مجال الغذاء والصحة، فالإنسان كائن اجتماعي لا يمكنه أن يعيش إلا في وسط آمن، ونظيف، وفي بيئة سليمة، خالية من التلوث بكافة أنواعه، بحيث يكون في مأمن من التغيرات المناخية الضارة، سواء تلك التي تلحق بالبيئة الطبيعية، أو البيئة البيولوجية، أو البيئة الإنسانية.

وقد فرضت هذه التغيرات نمطاً جديداً في المعيشة، وأثرت على سلوك الإنسان في الغذاء، وتسبب التأثير في غذاء الإنسان؛ نتيجة الملوثات الصناعية خاصة إلى التأثير في صحته؛ نظراً لأن صحة هذا الإنسان ترتبط بما يتناوله من الغذاء، وما يأكله من الطعام، وما يتنفسه من الهواء؛ ونظراً لارتباط صحة الإنسان البدنية والعقلية بالغذاء، فكلما كان غذاء الإنسان صحياً، كان جسمه قوياً، وعقله سليماً، وتمتع بالصحة؛ وذلك لتأثير الغذاء في صحة الإنسان.

ومن خلال هذا الترابط والتلازم بين الغذاء والصحة؛ ولأن غذاء الإنسان مرتبط بالأرض، وما بها من عناصر طبيعية، ومقومات بيولوجية، وما يحصل فيها من عمليات إنسانية، وما يحيط بها من ظروف وأنواء وتغيرات مناخية، وما يطرأ عليها من حالاتِ استثنائية، ومرتبط كذلك بما يصدر عن هذا الإنسان من الممارسات الضارة، مثل، استعمال المبيدات الزراعية، بنسب مرتفعة، وتجريف الأراضي، وقطع الأشجار، وإزالة الغطاء النباتي، وهدر المياه، وتلويثها أحياناً، وما يصدر عن الإنسان من الممارسات الأخرى التي تؤثر في المحاصيل الزراعية، والمنتوجات الغذائية، والثمار التي يأكلها هذا الإنسان، والتي بدورها تضر بالإنسان وبالبيئة، وما تنتجه هذه الممارسات من تأثيرات، تمثلت في حدوث تغيرات مناخية، تسببت في ارتفاع درجات الحرارة، والاحتباس الحراري، والانبعاثات الدفيئة، والتأثير في طبقة الأوزون، فمن هذه الإشكالية جاء هذا البحث ليجيب على عدة أسئلة مهمة.

أسئلة البحث:

- ما علاقة تغير المناخ بغذاء الإنسان، وما تأثيره على صحته؟
- ما علاقة الغذاء بصحة الإنسان؟
- ما التشريعات التي شرعت لحماية البيئة، وحماية غذاء الإنسان وصحته؟

وستحاول هذه الدراسة البحثية تتبع هذه العلاقات، والتعرف على التغيرات المناخية، وتقصي التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة، والحصول على الإجابة العلمية حولها، وكذلك التعرف على التشريعات التي تحفظ حق الإنسان في الغذاء والصحة.

منهج البحث:

سيقوم الباحث باستعمال المنهج التحليلي، لمعرفة تأثيرات تغير المناخ على صحة الإنسان، من خلال الغذاء الذي يأكله.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق أهداف عديدة، منها:

- بيان حق الإنسان في الغذاء والصحة.
- بيان التلازم بين غذاء الإنسان والصحة.
- تتبع تأثير التغير المناخي على غذاء الإنسان.
- تتبع تأثير التغير المناخي على صحة الإنسان.
- الوقوف على التشريعات والإجراءات التي تحمي غذاء الإنسان من تأثيرات التغير المناخي.

- الوقوف على التشريعات والإجراءات التي تحمي صحة الإنسان من تأثيرات التغير المناخي.

خطة البحث:

في ضوء مقدمة البحث التي بينت خطورة التغيرات المناخية، التي طرأت على كوكب الأرض، تشكلت خطة البحث من ثلاثة فصول رئيسة، يندرج تحت كل فصل منها مباحث، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: تغير المناخ وتأثيره على الإنسان: ويضم ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: مفهوم تغير المناخ.

المبحث الثاني: خطر تغير المناخ على البيئة عموماً، وعلى الإنسان خصوصاً.

المبحث الثالث: تأثير تغير المناخ على حق الإنسان في الغذاء والصحة.

الفصل الثاني: حق الإنسان في الصحة والغذاء: ويضم ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: حق الإنسان في الصحة.

المبحث الثاني: حق الإنسان في الغذاء.

المبحث الثالث: علاقة الغذاء بصحة الإنسان.

الفصل الثالث: التشريعات والإجراءات القانونية لحماية الإنسان في مجال البيئة والغذاء والصحة من التغيرات المناخية. ويضم ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: التشريعات والإجراءات التي تحمي بيئة الإنسان من التغيرات المناخية.

المبحث الثاني: التشريعات والإجراءات التي تحمي غذاء الإنسان من التغيرات المناخية.

المبحث الثالث: التشريعات والإجراءات التي تحمي صحة الإنسان من التغيرات المناخية.

الفصل الأول
تغير المناخ وتأثيره على الإنسان

المبحث الأول
مفهوم تغير المناخ

يشير تعريف الأمم المتحدة لمفهوم تغير المناخ إلى "التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس، يمكن أن تكون هذه التحولات طبيعية، بسبب التغيرات في نشاط الشمس، أو الانفجارات البركانية الكبيرة. ولكن منذ القرن التاسع عشر كانت الأنشطة البشرية هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساساً إلى حرق الوقود الأحفوري،

مثل الفحم والنفط والغاز، وينتج عن حرق الوقود الأحفوري انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، التي تعمل مثل غطاء ملفوف حول الأرض، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس، ورفع درجات الحرارة.

وتشمل الغازات الدفيئة الرئيسية التي تسبب تغير المناخ ثاني أكسيد الكربون والميثان، وتأتي هذه من استخدام البنزين، لقيادة السيارة أو الفحم لتدفئة مبنى، على سبيل المثال يمكن أن يؤدي تطهير الأراضي، وقطع الغابات أيضاً إلى إطلاق ثاني أكسيد الكربون، وتعد عمليات الزراعة والنفط والغاز من المصادر الرئيسية لانبعاثات غاز الميثان، وتعد الطاقة والصناعة والنقل والمباني والزراعة واستخدام الأراضي من بين القطاعات الرئيسية المسببة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري"[١].

وعرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التغير المناخي بأنه: "تغير في حالة المناخ، ويمكن معرفته عبر تغيرات في المعدل، أو المتغيرات في خصائصها، التي تدوم لفترة طويلة، عادة لعقود أو أكثر، ويشير إلى تغير في المناخ على مر الزمن، سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية، أو الناجمة عن النشاط البشري"[٢].

نستنتج من التعريفين المتقدمين أن التغير المناخي يحدث بطريقتين:

الطريقة الأولى: التغيرات الطبيعية، وهذه تغيرات تحدث عبر فترات طويلة، وبفعل القوانين الطبيعية، وقد تحدث لظروف استثنائية نتيجة الأنواء المناخية.

الطريقة الثانية: النشاط البشري، وهو فعل الإنسان فرداً وجماعة، دولاً وشعوباً، بما يؤدي إلى ممارسات ضارة أو نافعة في البيئة، ينتج عنها تغيرات محددة في مجال البيئة الطبيعية، أو البيئة البيولوجية، أو البيئة الإنسانية.

---

(١) https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change، آخر دخول ٢٠٢٣/١١/١٢ الساعة: ١٠:٤٠ صباحاً.

(٢) حبيب، الرميمة، دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي، الناشر: المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م، القاهرة، مصر، ص ٢٧٣.

المبحث الثاني

خطر تغير المناخ على البيئة عموماً، وعلى الإنسان خصوصاً

عرف القانون العماني البيئة تعريفاً جامعاً، بأنها: "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات، وما يحيط به من هواء وماء وتربة، ومن مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو إشعاعات، وما يقيمه الإنسان من منشآت ثابتة أو غير ثابتة"[٣].

تغير المناخ يشمل تأثيره البيئة الطبيعية، والبيئة البيولوجية، والبيئة الإنسانية، كما يؤثر على الإنسان.

و"البيئة الطبيعية" هي: الوسط الذي يحيط بالإنسان من مخلوقات الله، مثل، الماء والهواء والغابات والأراضي والحيوانات والطيور، والماء أهم عناصر البيئة الطبيعية، فالماء من الأركان الأساسية التي تتكون منها الظروف الملائمة للحياة، واستمرارها، فالماء أساس الحياة، يقول الله تعالى: (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)[٤].

و"البيئة البيولوجية" يقصد بها الوسط النباتي والحيواني، الذي يحتاجه الإنسان؛ لكي يعيش.

و"البيئة الإنسانية" يقصد به الوسط الذي ابتدعه الإنسان، كالآثار، والعمران، والإنشاءات المدنية، والمصانع، والسدود، وغيرها"[٥].

ونظراً لارتباط الإنسان بالبيئة، كونه مكوناً من مكوناتها، وجزءاً لا يتجزأ منها، فإن تغير المناخ يؤثر على الإنسان، الذي يعيش في هذه البيئة الطبيعية، ويتغذى من البيئة البيولوجية، سواء من الكائنات الحية، أو المكونات غير الحية، ويؤثر على الإنسان، في بيئته الإنسانية؛ ولذا فإن تغير المناخ بما ينتج عنه من انبعاثات وغازات تتجاوز سطح الأرض إلى الارتفاع إلى طبقات الغلاف الجوي، يجعل هذه الغازات والانبعاثات تؤثر على الأرض ذاتها، فتدمر الكثير من مقوماتها الطبيعية، والبيولوجية؛ وبالتالي ينتقل هذا التأثير إلى الإنسان في بيئته الإنسانية، وإلى سائر الكائنات، ويتناول الباحث هذه التأثيرات على سبيل الإجمال وليس على سبيل التفصيل؛ نظراً لأن تأثيرات

---

[٣] قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠١/١١٤م).

[٤] الأنبياء: الآية ٣.

[٥] محمود، العادلي، موسوعة حماية البيئة، الناشر: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣م، الجزء الأول، صفحة ١٧-١٨.

التغير المناخي تعم البيئة بكل ما فيها وما عليها، ولا تستثني شيئاً، ومن أكثر هذه الملوثات تأثيراً على البيئة، وعلى الإنسان، تلوث الهواء؛ حيث يعد أكثر انتشاراً وارتباطاً بالإنسان؛ ولذلك يعد أكثر خطورة؛ لأن الهواء هو عنصر التنفس، لدى الإنسان خاصة، ولا يستطيع الإنسان أن يحيا بدون الهواء، "وقد أوردت بعض الدراسات التي أجريت على بعض المدن الكبرى في بريطانيا أن من بين المصادر الرئيسية لتلوث الهواء، هو الدخان المنبعث من المصانع، باختلاف أنواعها، سواء كانت صناعات ثقيلة على أطراف المدن، أو صناعات خفيفة بداخلها، وأن مداخن المساكن تبعث في الجو ما يزيد عن مليون طن من الدخان سنوياً، وأن اختلاط الدخان مع بخار الماء سبب "شابورة" لندن الشهيرة سنة ١٩٥٢ م، التي تسببت في حدوث أضرار كبيرة، كان من بينها التعجيل بوفاة أربعة آلاف من مرضى الالتهاب الرئوي المزمن، قبل الموعد الذي كان متوقعاً لوفاتهم" [٦].

"ويعد أول أكسيد الكربون الملوث الهوائي الوحيد الذي ينفرد الإنسان بصنعه، وتعد عمليات الاحتراق مصدراً أساسياً لانبعاثه، ففيها يتأكسد الكربون جزئياً إلى أول أكسيد الكربون، وأما ثاني عناصر ملوثات الهواء الحضري انتشاراً وخطورةً فهو ثاني أكسيد الكربون، وخطورته على الإنسان أكبر بكثير من مؤثراته الضارة على الكائنات الحية الأخرى، وأثبتت الدراسات أنه يصيب رئتي الإنسان وأجزاء أخرى من جهازه التنفسي، إلى جانب تسببه في أمراض العيون والأمراض الجلدية"[٧].

ويأتي تلوث الماء، من حيث خطورته، في الدرجة الثانية بعد الهواء، "وأشكال التلوث المائي أربعة، هي:

١-التلوث الطبيعي من الفضلات الطبيعية التي تخرج من الكائنات الحية، والفضلات العضوية، ومن الرواسب، والمواد المعدنية، وظاهرة تآكل التربة.

٢-التلوث الحراري من استعمال الماء، وسيلة للتبريد في محطات توليد القرى، ومصانع توليد الكهرباء، وبعض العمليات الصناعية، وحين تحاول المصانع التخلص من الماء الساخن بصرفه في البحيرات، والأنهار، وما يتسبب به هذا الماء الساخن من

---

[٦] السيد، عبدالعاطي، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، الناشر: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٧، صفحة ٤٥٠-٤٥١.

[٧] نفس المرجع، ص ٤٥٢.

إهدار للمصادر الغذائية الطبيعية، والقضاء على العديد من المقومات الحيوية، ويأتي من توسع الإنسان في عمليات التصنيع وإنشاء الطرق، وقطع الأشجار، وغيره.

٣-التلوث بقذر البالوعات أو المجاري، وتسلل هذه القذارات إلى مصادر المياه.

٤-التلوث الصناعي؛ حيث تتلوث المياه بفضلات الأنشطة الصناعية، وتعد من أخطر مصادر التلوث المائي في المدن والمراكز الحضرية الكبرى" [٨].

وهكذا يُعد تغير المناخ، وتلوث البيئة، هو التحدي الذي يعاني منه العالم في القرن الحادي والعشرين، يوضح التقرير الخامس الصادر عن مكتب العمل الدولي بجنيف في مؤتمر العمل الدولي، في الدورة ١٠٢/ ٢٠١٣م حول التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، في الموجز التنفيذي ١-الاستدامة البيئية والعمل اللائق التحديات التي يتسم بها القرن الحادي والعشرون، ومن أبرزها التدهور البيئي الذي يتهدد الإنتاج الاقتصادي، ويفيد التقرير بأن عملية استخلاص النماذج، التي يضطلع بها المعهد الدولي للدراسات العمالية، تؤكد الاستنتاجات التي خرجت بها عمليات تقييم أخرى ومفادها: " أنّ الانبعاثات الأكثر كثافة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي من شأنها أن تكبح أكثر فأكثر الإنتاج الاقتصادي، ومستويات الإنتاجية الكلية، وعلى وجه الخصوص، يتوقع نموذج الروابط الاقتصادية العالمية للمعهد الدولي للدراسات العمالية بأن تنخفض مستويات الإنتاجية في عام ٢٠٣٠م إلى نسبة ٢,٤ %، أدنى مما هي عليه اليوم، وإلى نسبة ٧,٢ % أدنى في عام ٢٠٥٠م، إذا بقي الوضع على حاله؛ ولذلك صرنا نشهد اليوم أنَّ الظواهر المناخية الشديدة التي يحتمل أن تكون على صلة بتغير المناخ، تفضي إلى خسائر مباشرة في الوظائف والمداخيل، ففي نيو أورلينز في الولايات المتحدة، تسبب الإعصار "كاترينا" بفقدان قرابة ٤٠٠٠٠ وظيفة، عام ٢٠٠٥م، علماً أنّ النساء الأمريكيات المتحدرات من أصل أفريقي كنّ الأكثر تضررا، وفي بنغلاديش، أدى إعصار "سيدر" إلى توقف عمل مئات آلاف المنشآت الصغيرة، مما ألحق الضرر بزهاء ٥٦٧٠٠٠ وظيفة" [٩].

وحول تحدي التلوث يشير التقرير إلى أنه في ظل انعدام تزايد الفعالية، وإعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها، سيستمر ارتفاع أحجام النفايات العالمية بسرعة،

---

[٨] المرجع السابق، ص٤٥٨- ٤٦٢.

[٩] التقرير الخامس بعنوان" التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، الصادر من مكتب العمل الدولي بجنيف، الصفحة ILC.102/V، ص ١٠.

إضافة إلى تلوث التربة والمياه والهواء. "ويقدر البنك الدولي أن ينتج العالم ٢,٢ مليار طن من النفايات بحلول عام ٢٠٢٥م أي ضعف حجمها الذي يبلغ ١,٣ مليار طن في الوقت الراهن" [١٠]، ويمثل تلوث الهواء والمياه والتربة مشكلة مستمرة ذات أبعاد محلية وعالمية، تضر بصحة البشر والنظم الإيكولوجية، ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ثمة تعرض كبير بالفعل للمواد الكيميائية الخطرة في جميع أنحاء العالم، ومن المرجح أن يتزايد في العقود المقبلة، لا سيما في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية.

"وقد بات معدل تركيز الملوثات يتجاوز الآن المستويات الآمنة في بعض المدن، ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المستمرة بلا هوادة في نسبة التلوث إلى مضاعفة عدد الوفيات المبكرة، الناجمة عن الجسيمات المحمولة جواً، في المناطق الحضرية، لتبلغ ٣,٦ مليون وفاة في السنة بحلول عام ٢٠٥٠م" [١١].

ولذلك كانت هذه التأثيرات هي ناقوس الخطر الذي حمل الدول العظمى من أجل احتواء تلك التأثيرات المناخية، والحد منها؛ وذلك بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان المعنية باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإشاعتها للجميع، وهذا يشمل واجب حماية الناس من الأضرار سواء الأضرار الفعلية، أو الأضرار المتوقعة، وليست الأضرار التي يسببها تغير المناخ متوقعة فحسب، بل هي واقعة في كلِّ مكان، وأصبح تغير المناخ التحدي المستقبلي باعتباره مصدراً لتهديدات غير تقليدية للأمن الجماعي الدولي بالنسبة للمجتمع الدولي، وينقل الدكتور الرميمة في كتابه دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي بأن " الكوارث الطبيعية الكثيرة ما انفكت قوتها التدميرية تزداد، حيث سجلت أكثر من ٧٠٠٠ كارثة كبرى منذ عام ١٩٧٠م إلى ٢٠٠٨م، وسببت أضراراً لا تقل قيمتها عن ٢ تريليون دولار، وأدت إلى مقتل ٢.٥ مليون شخص على الأقل، ونقل عن تقرير تحولات الأمن خطورة التغير المناخي المرتبط بالتغير الاجتماعي" [١٢].

"الخطير في الأمر أن الكوارث تقع حالياً بمعدل يفوق أربعة أضعاف معدلها في السبعينيات، مما يؤدي إلى تشريد عدد أكبر من الناس، وإلى زيادة تكاليفها بما يبلغ

---

[١٠] نفس المرجع ص ١١.

[١١] المرجع السابق، صفحة ٨.

[١٢] دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٧١.

سبعة أضعاف المتوسط تقريباً"[١٣]، ومن المخاطر التي تنطوي عليها التغيرات المناخية ما ترتب عليها من تغيرات اجتماعية تمس الحياة والأحياء؛ حيث يؤكد الباحث الرميمة وجود علاقة بين التغيرات المناخية وندرة الموارد الطبيعية، وما يرتبط بها من قضايا بيئية؛ ناتجة عن التلوث البيئي، والتي أصبح لها أبعاد أمنية، تدخل ضمن الأمن البيئي، مثل: الأمن الصحي، والأمن الصناعي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والاحتباس الحراري، والبيئة البحرية، والكوارث الطبيعية"[١٤].

وَيُرْجِع الدكتور محمد حسين التغييرات في البيئة الطبيعية كنتيجة عكسية وغير مباشرة لاستخدامات الأراضي، أو لازدياد الكثافة السكانية الحضرية، وكثرة مخلفاتها وتنوعها، أو لاستخدام الموارد الطبيعية إلى أقصى حد، في ثلاثة أمور، هي:

أولاً: من اعتماد الإنسان كلياً في جميع خططه، على المصادر الموجودة في البيئة الطبيعية (الأرض ومواردها)؛ لتكيف بيئته.

ثانياً: تطور طرق ووسائل التصنيع؛ لاستخراج واستخدام الموارد من البيئة الطبيعية بلغت اليوم حداً أثر سلبياً على التكوين البيولوجي، والإيكولوجي للبيئة الطبيعية، والذي عرف اليوم باسم التلوث البيئي.

ثالثاً: سوء استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية، مثل قطع الغابات، والصيد العشوائي في الحياة البرية والبحرية؛ أدى إلى انقراض الكثير من الحيوانات البرية، والنباتات، والغابات، والتي تكون التوازن الطبيعي كما أراده الله سبحانه وتعالى[١٥].

وأثرت هذه التصرفات بشكل أو بآخر في الحياة الفطرية عامة، وأثرت على الإنسان بوجه خاص، مما هدد صحة البيئة والمجتمع، وسلامتهما بالأخطار، وتضمن التقرير الخامس الصادر عن مكتب العمل الدولي بجنيف في مؤتمر العمل الدولي، في الدورة ١٠٢/ ٢٠١٣م حول التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، في الموجز التنفيذي ١-الاستدامة البيئية والعمل اللائق جملة من التحديات التي يتسم بها

---

[١٣] نفس المرجع ص ٢٧١، نقلا عن تحولات الأمن، عصر التهديدات غير التقليدية في المنطقة الغربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تحرير د. محمد عبد السلام.

[١٤] دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

[١٥] جوانب من الحقوق والأحكام التشريعية للتخطيط البيئي، في التشريع الوضعي والتشريع الإسلامي، بحث منشور في مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة الثانية والعشرون، العدد الثالث، ص ٢٥١.

القرن الحادي والعشرون، ومنها التحديات الاجتماعية غير المذللة، والمخاطر المتوقعة؛ حيث يشير التقرير "أنها تزيد من تعقدّ تذليل التحديات البيئية فالتحديات الاجتماعية غير المذللة، مثل البطالة (لا سيما في صفوف الشباب)، إلى جانب التعليم والصحة والصرف الصحي والبنية التحتية، تجعل تذليل التحديات البيئية أكثر تعقيداً، ولا يزال فقر العاملين وسوء نوعية الوظائف يؤثران على مئات الملايين من الناس، في كافة أنحاء العالم، في حين أنّ استشراء الافتقار إلى الحماية الاجتماعية الأساسية يزيد من استضعاف الكثيرين، في وجه الصدمات البيئية والاقتصادية. وفي حين تبدو التحديات البيئية والاجتماعية مثبطة للهمم، فإنّ التكاتف في التصدي لها معاً؛ يمكن أن يؤدي إلى حصائل إيجابية، وأن تستحدث أوجه تآزر قوية لصالح التنمية، وعلى سبيل المثال، لن يكون من شأن الاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه، وفي الحماية الاجتماعية في الأرياف، أن يولّد فرص العمل ويستصلح الأراضي، وتجمعات مياه الأمطار فحسب، بل سيكون من شأنه كذلك أن يحفز المداخيل ويزيد الإنتاجية الزراعية ويحسّن المقاومة في وجه تغير المناخ"[١٦].

ونص التقرير المشار إليه إلى أن تغير المناخ سوف يؤثر على المجتمعات والمنشآت والعمال في الأماكن المعرضة للعواصف والفيضانات والجفاف والحرائق؛ حيث توجد بعض أكبر مدن العالم في المناطق الساحلية والسهول الفيضية، وفي البلدان النامية، يعيش ١٤ % من السكان، و٢١ % من سكان المناطق الحضرية، في مناطق ساحلية معرضة، وقليلة الارتفاع عن سطح البحر، وأفقر شرائح السكان في البلدان النامية معرضة بشكل خاص؛ إذ أنها تملك أقل قدرة على التكيُّف، والتدهور البيئي محفز معروف للهجرة أيضا، وفي عام ٢٠٠٢م قدّر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أنّ ٢٤ مليون شخص في العالم أصبحوا لاجئين بسبب الفيضانات والمجاعة وغير ذلك من العوامل البيئية، مما يتجاوز عدد جميع اللاجئين الآخرين بمن فيهم اللاجئون بسبب النزاعات المسلحة"[١٧].

وإزاء خطورة هذا الواقع يأتي دور دول العالم الصناعي خاصة، حيث تقع عليها مسؤولية حفظ البيئة من التلوث والتغيرات المناخية الناجمة عن الصناعة، ويشير تقرير

---

[١٦] التقرير الخامس، مرجع سابق، الصفحة xii / ILC.102/V

[١٧] مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: المستقبل الذي نصبو إليه (نيويورك، ٢٠١٢)، الفقرة ٥٦ والتقرير الخامس التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ص ٤.

صحيفة الوقائع إلى أن الدول ملزمة بحماية الناس من هذه الأضرار، وشركات الأعمال سواء الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو شركات الطاقة أو غيرها من الشركات المتصلة بالنشاط البشري مسؤولة أيضًا. فقانون حقوق الإنسان يلزم الدول اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، والتأكد من أنّ الناس جميعهم يتمتّعون بالوسائل اللازمة للتكيف مع تغير المناخ"[١٨]، وينحصر نطاق هذه الدراسة البحثية على خطورة تأثير هذه التغيرات الضارة على الإنسان من حيث تأثيرها على الغذاء الذي يأكله، وتأثيرها على صحته العامة.

المبحث الثالث

تأثير تغير المناخ على حق الإنسان في الصحة والغذاء

حظيت حقوق الإنسان باهتمام الدول جميعا، فشرعت القوانين، وعقدت المؤتمرات، وشكلت الهيئات، ووضعت التشريعات من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان من تأثيرات تغير المناخ، ومن أهمها الحفاظ على حقه في الصحة، وحقه في الغذاء.

وتقع على الدول عموماً، وعلى الدول الصناعية خاصة، معالجة الآثار الضارة، الناجمة عن تغير المناخ، وفي مقدمتها الآثار التي تؤدي إلى الإضرار بحق الإنسان في الصحة والغذاء؛ حيث يقع على الدول المتضررة مسؤولية تحديد الأسباب، ويقع على الدول الصناعية والشركات مسؤولية معالجة هذه الأضرار، وعلى سبيل المثال الربط بين ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، الذي يسبّبه تغير المناخ، وتأثيره في حصول الإنسان على الغذاء.

فإن الإنسان يعاني من خطر تغيرات المناخ في جوانب شتى تتعلق بالصحة والغذاء، منها:

---

[١٨] تقرير صحيفة الوقائع في ٢٢ أبريل ٢٠٢١، أسئلة شائعة بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان وتغير المناخ. https://www.ohchr.org/ar/stories/2021/04/fact-sheet-unpacks-and-links-human-rights-and-climate-change، آخر دخول ٢٠٢٣/١١/١٥ الساعة:٠٩:٤٠ مساءً.

– تأثير تغير المناخ على صحة الإنسان، من حيث استنشاق الهواء الملوث، والغبار والأدخنة، والانبعاثات التي تؤثر على الصحة، وتتسبب في كثير من الأمراض والأوبئة، مثل، التسمم، وأمراض الجهاز التنفسي، وأمراض الربو، وغيرها[١٩].

– تأثير ارتفاع درجات الحرارة على سلامة الإنسان وصحته، بما ينتج عنها من وفيات، وما تتسبب به من حرائق، وما تخلفه من انبعاثات دفيئة، واحتباس حراري، وذوبان للجليد، وما يسببه من حرمان الإنسان من الغذاء الكافي.

– الحد من قدرة الإنسان على زراعة المحاصيل الزراعية، التي تؤمن الغذاء لهذا الإنسان؛ حيث لا يمكنه العيش بدون طعام وغذاء.

– الحد من قدرة الإنسان على السكن، والتمتع بالراحة والصحة، فلم يعد قادراً على السكن، في كثير من الأماكن؛ بسبب تلك التغيرات المناخية، إما لارتفاع درجة الحرارة في بعض المناطق، التي لم تعد صالحة للسكن، أو للجفاف الذي تتعذر معه الحياة والعيش، "والبعض صار أكثر عرضة بالفعل لتأثيرات المناخ، مثل الأشخاص الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية الأخرى؛ فقد تطورت ظروف مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، وتسلل المياه المالحة إلى النقطة التي اضطرت فيها مجتمعات بأكملها إلى الانتقال، كما أن فترات الجفاف التي طال أمدها تعرض الناس لخطر المجاعة في المستقبل، ومن المتوقع أن يرتفع عدد "لاجئي المناخ" [٢٠].

– الحد من قدرة الإنسان على العمل، حيث صار الإنسان يشعر بأن حياته معرضة للخطر، بسبب التأثيرات المناخية التي تهدد سلامة الإنسان وصحته، خاصة في الظروف المناخية القاسية، مثل، اندلاع الحرائق، وموجات الحر الشديد، والانهيارات الأرضية، وحدوث الزلازل، وثوران البراكين، والانزلاقات الطينية، وما نتج عن الحرارة من ذوبان الجليد؛ بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.

– تؤدي تغيرات المناخ إلى اضمحلال الحقوق، أو نقصها في الصحة والغذاء والماء والسكن والحياة والصرف الصحي، وغيرها من الحقوق الأخرى.

---

[١٩] جوزيف ف. روديكس، الأخطار المحسوبة (السمية وأخطار المواد الكيميائية على صحة البشر في بيئتنا)، ترجمة خالد أسعد عيسى، منشورات وزارة الثقافة في سوريا، دمشق، ١٩٩٨م، ٥٧– ٧٥.

[٢٠] https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change ، آخر دخول ٢٠٢٣/١١/١٦ الساعة:١٠:٣٠ صباحاً.

وتشير العديد من الدراسات الى علاقة التلوث البيئي والتغير المناخي بظهور الأمراض عند الانسان، وتدهور الأحياء البحرية والبرية على كوكب الارض، ومع تطور الحياة والتقدم الصناعي والتكنولوجي أصبحت البيئة بكافة عناصرها، الماء، والهواء، والتربة تتعرض لملوثات جديدة لم تكن معروفة سابقا، وهذا ما توضحه العلاقة التبادلية بين حقوق الإنسان والبيئة، وقد حظيت قضية البيئة بمناقشات فكرية مكثفة خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في استوكهولم عام ١٩٧٢م، والذي ساهم في إبراز هذه العلاقة عدد من المؤسسات الدولية خاصة مجلس حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكذلك المحاكم على المستوى الإقليمي، وقد تمت دراسة علاقة التأثير المتبادل بين حقوق الإنسان والبيئة بمنظور مجموعة من النهج، ساهمت في تشكيل رؤية عالمية في عملية صنع السياسات، وتطور الاجتهادات القانونية، فيما يتصل بعلاقة حقوق الإنسان بالبيئة.

والهدف الأساس من المحافظة على البيئة، هو المحافظة على الانسان، وسعادته ورفاهيته في هذه الحياة الدنيا، ولهذا نجد أن جميع الأديان تدعو إلى اتخاذ خطوات فعَّالة في هذا المجال، كما أن الإخلال بالنسق الكوني الذي خلقه الله للسماوات والأرض يؤثر سلباً على الحياة، وعلى ما فيها من عناصر الماء والهواء والأرض، التي تخدم الانسان، وتحقق له سعادته" [٢١].

ويذكر الباحث محمد حسين أثر التلوث والتغيرات المناخية على الإنسان، وقد طرح هذا السؤال: لماذا تتضح مشكلة تفشي الأمراض جلية في الأماكن التي تُعد أكثر المناطق تلوثاً من غيرها؟

وأجاب بقوله: "ثم إن وجدث هذه الأضرار سابقاً فإنها لم تكن بالقدر والكم الذي هو عليه اليوم. فظاهرة الأطفال الذين يولدون مشوهين أو غير مكتملين في بعض مناطق العالم وخاصة في المناطق التي انتشر بها التلوث بجميع صوره دليل واضح على العلاقة بين التلوث البيئي والأضرار الخطرة اللاحقة بالإنسان"[٢٢].

---

[٢١] الحديثي، صلاح، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ٢٠١٠، بيروت، لبنان، ص ١٥.

[٢٢] جوانب من الحقوق والأحكام التشريعية للتخطيط البيئي في التشريع الوضعي والتشريع الإسلامي، بحث منشور، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

"وبلغت هذه الآثار والأضرار حد التشويه بعاهات مختلفة في بعض حالات الأطفال، حديثي الولادة، وكذلك نقص في تكوين بعض أعضاء الجسم، أو عدم اكتمال تخلق بعض الأعضاء الأخرى، ومنها أيضاً ما قد يتسبب في كثير من الأمراض المستعصية مثل السرطان، فقد أثبتت بعض التجارب والأبحاث التي أجراها مجموعة من العلماء في ثلاث دول هي: أمريكا وبولندا والسويد أن هناك علاقة قوية مباشرة بن التلوث والسرطان"[٢٣].

وحول تأثير تغير المناخ على الصحة والغذاء على المستوى العالمي، يشير التقرير الخامس الصادر عن مكتب العمل الدولي بجنيف في مؤتمر العمل الدولي، في الدورة ١٠٢/ ٢٠١٣م حول التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء إلى أن تغير المناخ هو أحد أخطر التهديدات العالمية، وهو التهديد الذي يفاقم الشواغل البيئية الأخرى، مثل، شح المياه، وفقدان التنوع الأحيائي، والتأثير في الزراعة، التي تمد الإنسان بالغذاء، ويبين التقرير أن تغير المناخ يؤدي في الأجلين المتوسط والطويل إلى زيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية، وتغيرات في نظم تساقط الأمطار، وزيادة في منسوب مياه البحر.

وتعزى آثار تغير المناخ، على المدى القصير، إلى أنماط الطقس المتقلبة، والظواهر المناخية الأشد وطأة، ويرجع السبب في تغير المناخ في المقام الأول إلى ازدياد معدلات تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي؛ الناجمة أساساً عن حرق الوقود الأحفوري، والكتلة الأحيائية، وتربية المواشي، وري حقول الأرّز، واستخدام الأسمدة النيتروجينية، وتحبس غازات الدفيئة هذه المزيد من الطاقة التي تتلقاها الأرض من الشمس، مما يعطي تأثيراً مماثلاً للتأثير الذي تحدثه الدفيئة.

ويشير التقرير كما في الشكل ١-١ من التقرير في الصفحة ١٠-١١ إلى " أن إمدادات الطاقة والأنشطة المتعلقة بالزراعة معاً تشكل حوالي ٥٧ % من إجمالي الانبعاثات؛ حيث أن نسب الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة، حسب القطاع (بالنسبة المئوية) كالتالي:

[٢٣] مجلة الحقوق نقلاً عن منير البيئة، المجلد ٦ العدد ٢ سنة ١٩٩٢م.

- الزراعة والحراجة ٣١ % [٢٤].
- إمدادات الطاقة ٢٦ %.
- الصناعة ١٩ %.
- النقل ١٣ %.
- المباني السكنية والتجارية ٨ %.
- النفايات ومياه الصرف الصحي ٣ %.

كما يعتبر النشاط الصناعي (أي التصنيع) والنقل مصدرين رئيسيين للانبعاثات، بنسبة ١٩ و١٣ % على التوالي، وفي الفترة ما بين عام ١٩٧٠ و٢٠٠٥م سجلت مستويات غازات الدفيئة المنبعثة في معظمها عن الأنشطة البشرية ارتفاعاً بنسبة تزيد على ٧٠ %، وما برحت في ازدياد بنحو جزءين في المليون في السنة، ومتوسط درجات الحرارة العالمية حالياً أعلى مما كان عليه قبل بداية الثورة الصناعية بما يعادل ٠,٨ درجة مئوية، حيث ارتفع بمقدار ٠,٧ درجة مئوية منذ عام ١٩٥١م؛ ونتيجة لذلك أسفر ذوبان الأنهار الجليدية في القطب الشمالي وغرينلاند عن ارتفاع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر، بمقدار يتراوح بين ١٠ و٢٠ سم في السنوات المائة الماضية، وأصبحت الأنماط المناخية أكثر تقلباً، والظواهر المناخية الشديدة أكثر تدميراً[٢٥]، وهذه التغيرات كلها تؤثر على الصحة والغذاء، في حين يرى البعض أن العلاقة بين التلوث وهذه الأمراض غير واضح، وأن الصلة بينهما لم تؤكد طبياً أو علمياً، ولكن هذا الرأي مرجوح بالكثير من الدراسات والبحوث التي تثبت العكس، وبالتقارير الصادرة من منظمة الصحة العالمية التي تبين آثار التلوث والتغيرات المناخية في ظهور العديد من الأمراض، منها السكري وأمراض القلب والسكتة الدماغية، وغيرها، وبالتأثير المباشر على الزراعة التي تمد الإنسان بالغذاء.

---

[٢٤] الحراجة الزراعية هى نهج متكامل لاستخدام المزايا التفاعلية من الجمع بين الأشجار والشجيرات مع المحاصيل أو الماشية. وهى تجمع بين التقنيات الزراعية وتقنيات الحراجة لخلق نظم انتفاع بالأرض أكثر تنوعًا وانتاجية وربحية وصحة واستدامة. والتعريف الضيق لها هو "الأشجار فى المزارع". المرجع: الدمياطى، محمود، ومحمد عبد الجواد، معجم المصطلحات الزراعية، ص ٩٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م.

[٢٥] التقرير الخامس، مرجع سابق، ص ١١.

الفصل الثاني
حق الإنسان في الصحة والغذاء

المبحث الأول
حق الإنسان في الصحة

تعريف مفهوم الصحة: الصِحَّة خلاف السقم والمرض، ووفق تعريف منظمة الصحة العالمية لم تعد الصحة تعني خلو البدن من الأسقام والأمراض فقط، كما كانت تعرف بذلك في الماضي، بل" أصبحت تعني حالة من الانسجام والاستقرار البدني، والنفسي، والاجتماعي، تمكن الشخص من ممارسة نشاطاته اليومية على الوجه الطبيعي"[٢٦].

فالصحة هي مستوى الكفاءة الوظيفية والأيضية للكائن الحي، أما عند الإنسان فالصحة لدى الأفراد والمجتمعات وفقا لتعريف منظمة الصحة العالمية في إعلان مبادئ الرعاية الصحية الأولية عام ١٩٧٨م هي "حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز"[٢٧]، وقد تعرض هذا التعريف للانتقاد، وذلك لتنافيه مع الحياة الواقعية خاصة مع استخدام كلمة اكتمال السلامة، وهو ما دفع العديد من المنظمات إلى استخدام تعريفات أخرى، من بينها: الصحة هي الحالة المتوازنة للكائن الحي، والتي تتيح له الأداء المتناغم والمتكامل لوظائفه الحيوية؛ بهدف الحفاظ على حياته ونموه الطبيعي.

وتتعرض صحة الإنسان لتأثيرات داخلية بفعل الإنسان نفسه، ولتأثيرات خارجية بفعل الإنسان، وبفعل عوامل خارجية، تشكل بحد ذاتها تهديداً، فإذا كان من حق الإنسان أن يتمتع بالصحة، فمن الواجب حمايته مما فيه تهديد بأمنه الصحي؛ حيث أن

---

[٢٦] كنعان، أحمد، الموسوعة الطبية الفقهية، موسوعة جامعة للأحكام الفقهية في الصحة والمرض والممارسات الطبية، تقديم د. محمد هيثم الخياط، إصدار دار النفائس – بيروت، لبنان، ص ٩-٦.

[٢٧] هذا التعريف مُقتبس من ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية، بصيغته التى اعتمدها مؤتمر الصحة الدولى المعقود فى نيويورك فى الفترة بين ١٩ يونيو و٢٢ يوليو ١٩٤٦؛ والتى وقّع عليها، فى ٢٢ يوليو ١٩٤٦، ممثّلو ٦١ دولة (السجلات الرسمية لمنظمة الصحة العالمية، المجلّد ٢، الصفحة ١٠٠) ودخلت حيّز النفاذ في ٧ أبريل ١٩٤٨، ولم يخضع ذلك التعريف لأيّ تعديل منذ عام ١٩٤٨.

انتشار وباء معين كما يذكر الدكتور الرميمة "يُعرِّض العِقْد الاجتماعي القائم بين المواطنين والدولة للخطر، ويفقد ثقة المواطنين بحكوماتهم؛ إذ بمقتضى هذا العقد تتكفل الدولة بحماية مواطنيها في ظروف الأزمات والأخطار التي تحدث بها، كما أن سرعة انتشار الأوبئة تصاحبها في أغلب الأحيان انتشار الفزع بين المواطنين والخوف من الإصابة بالعدوى على مستوى الأفراد والجماعات داخل المجتمع، مما يؤثر على حياة الأفراد اليومية"[٢٨].

حق الإنسان في الصحة في التشريع الإسلامي: أكدت العديد من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية على حق الإنسان في الصحة، ووجوب المحافظة عليها، والصحة في الإسلام أساسها التطهر والطهارة، وهي النظافة التامة، ومادتها الماء النظيف ومن ذلك، قول الله تعالى: (وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ)[٢٩]، وقوله تعالى: (وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا)[٣٠]، وقوله تعالى: (وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ (٩) وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ (١٠) رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ)[٣١].

وأما السنة النبوية فقد أكدت على الحق في الصحة في الكثير من الأحاديث النبوية، وورد التأكيد عليها، مرة في معرض العناية بالنظافة والطهارة الجسدية، فعن أبي مالكٍ الحارث بن عاصمٍ الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: (الطهور شطر الإيمان) [٣٢]؛ فربط الطهارة بالإيمان، وجعل الإيمان نصفين أحدهما الطهارة والنظافة، وهي أساس الصحة.

ومرة في معرض الاقتصاد في الطعام والشراب يقول ﷺ:"ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة، فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه"[٣٣]، ومرة في اغتنام الصحة، قال رسولُ اللهِ ﷺ لرجلٍ وهو يَعِظُه" اغتنِمْ خمسًا قبل خمسٍ؛ شبابَك قبل هَرَمِك، وصِحَّتَك قبل سَقَمِك، وغناك قبل

---

[٢٨] دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٧٨.
[٢٩] المدثر: الآية ٤.
[٣٠] الفرقان: الآية: ٤٨.
[٣١] ق: الآية: ٩-١١.
[٣٢] رواه مسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٢٢٣.
[٣٣] رواه الترمذي في السنن، رقم الحديث: ٢٣٨٠.

فقرِك، وفراغَك قبل شُغلِك، وحياتَك قبل موتِك"[٣٤]، وفي معرض الأمر بالتداوي والعلاج، يقول النبي ﷺ ""تَدَاوَوْا عِبَادَ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً"[٣٥].

وفي معرض النهي عن البول في الماء الراكد، حفاظا على صحة الإنسان وسلامته، يقول رسول الله ﷺ "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه" [٣٦].

مما تقدم يتبين لنا أن الحق في الصحة في الإسلام واجب، فيجب على الإنسان أن يحفظ صحته من كل ضرر، ويجتنب كل فعل يجلب لصحته العلل والأسقام، سواء بترك النظافة وعدم الطهارة، أو بالإسراف في الطعام والشراب، أو بعدم التداوي والعلاج، فإذا ابتلى الله الإنسان في صحته بمرض ما، وجب عليه شرعا التداوي، وطلب العلاج.

حق الإنسان في الصحة في التشريع العماني:

اهتمت سلطنة عمان بصحة الإنسان، وسنت القوانين، وشرعت التشريعات، ونفذت البرامج التي تضمن هذا الحق للمواطنين والمقيمين، فقد ورد هذا الحق منصوصاً عليه في النظام الأساسي لسلطنة عمان رقم ٢٠٢١/٦ ضمن المبادئ الاجتماعية الموجهة للدولة، في المادة (١٥) " تكفل الدولة الرعاية الصحية للمواطنين، وتعمل على توفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وتشجع على إنشاء المستشفيات ودور العلاج الخاصة، وذلك بإشراف من الدولة، وعلى النحو الذي يبينه القانون"[٣٧].

وقد شهد القطاع الصحي في سلطنة عُمان تطوراً واضحاً، حيث حقق نقلة نوعية، وتقدماً ملموساً، على جميع مستويات الرعاية الصحية، وبمعدلات عالية وسريعة، مما انعكس إيجاباً على جميع المؤشرات الصحية، فقد أظهرت الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الصحية (٢٠١٦ –٢٠٢٠م)، تحقيق مزيد من النمو والتطور في نوعية وكفاءة

---

[٣٤] رواه البيهقي في شعب الإيمان، رقم الحديث: ٣٣١.
[٣٥] رواه الترمذي في السنن، رقم الحديث: ٢٠٣٨.
[٣٦] رواه البخاري في صحيحه، رقم الحديث: ٢٣٩.
[٣٧] آخر دخول ٢٠٢٣/١٢/٢٥ الساعة: ١١:٤٤ صباحاً.
https://qanoon.om/p/2021/rd2021006/

الأداء للقطاع الصحي في سلطنة عمان، الأمر الذي تم الاستفادة منه في إعداد الخطة الخمسية العاشرة للتنمية (٢٠٢١- ٢٠٢٥م) والتي ارتكزت بشكل أساسي على رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، "وتعتبر الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الصحية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥م) لوزارة الصحة نقلة جديدة لتطوير النظام الصحي في سلطنة عُمان، فقد ارتكزت على مجموعة من المرتكزات أهمها رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، و«النظرة المستقبلية للصحة ٢٠٥٠» وأهداف التنمية المستدامة (٢٠١٦ - ٢٠٣٠م)، حيث يعتبر الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة مرتبط بشكل مباشر بالصحة، ويتضمن هذا الهدف (١٣) غاية تم ترجمتها إلى مؤشرات؛ وذلك لمتابعة وتقييم الغايات بشكل دقيق، وينص الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة على "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار"، وتتميز الخطة العاشرة بالتركيز على أن الصحة أولوية وطنية في رؤية (عُمان ٢٠٤٠)؛ وذلك لتقديم خدمات أكثر شمولية، تتجسد في تحقيق الصحة للجميع، ورعاية أفضل، وجودة أفضل، مع التركيز على التشارك في عملية التنفيذ، ومشاركة القطاعات الصحية الأخرى، والجهات ذات العلاقة.

وتعتبر الصحة من أهم أولويات رؤية (عُمان ٢٠٤٠)، وأهدافها تسخير الجهود من أجل مجتمع يتمتع بصحة مستدامة، تترسخ فيه ثقافة «الصحة مسؤولية الجميع» مجتمع مصان من الأخطار التي تهدد الصحة، بمشاركة جميع القطاعات الصحية في سلطنة عمان، وفق الأهداف الاستراتيجية لأولوية الصحة التي وردت في رؤية (عُمان ٢٠٤٠) بأن تكون الصحة شاملة، ومحققة لما يصبو إليه قطاع الصحة خلال السنوات القادمة، وهو تحقيق المزيد من التقدم في جميع مستويات الرعاية الصحية في سلطنة عمان، وبمعدلات عالية، وسريعة، وتقنية متطورة، تتماشى مع الاتجاهات الحديثة في آليات تقديم خدمات الرعاية الصحية للسكان، واهتم النظام الصحي في سلطنة عمان خلال مراحل تطوره بالحد من انتشار الأمراض المعدية، واعتمد في ذلك على عدد من الاستراتيجيات من أهمها إنشاء نظام لترصد الأمراض المعدية، وقد أدت هذه الاستراتيجيات إلى التحكم في الأمراض المعدية لتصبح في مستوياتها المتوطنة، وتُعد سلطنة عُمان حسب المقاييس العالمية من الدول المتقدمة في مجال تحسين جودة حياة سكانها، حيث تبوأت مركزاً متقدماً في الحفاظ على حياة الأطفال، فعلى الرغم من تأثير جائحة كورونا في ارتفاع معدل الوفيات الخام للعُمانيين ليصل إلى ٣.٢ لكل ١٠٠٠

من السكان في عام ٢٠٢٠م، إلا أن وفيات الأطفال الأقل من سنة، والأطفال الأقل من خمس سنوات، قد انخفض إلى ٧.٦ و٩.٣ لكل ١٠٠٠ مولود حي على التوالي.

وقد أشادت المنظمات العالمية بالتقدم الذي حققته سلطنة عُمان من أجل بقاء الطفل، والحفاظ على نموه بشكل صحي. ويُعزى التحسّن في هذه المؤشرات إلى اهتمام سلطنة عمان بمكافحة أمراض الطفولة الخطرة عن طريق تطبيق برنامج التحصين الموسع، الذي استهدف مجموعة من الأمراض من بينها، الدرن (السل الرئوي)، والتهاب سنجابية النخاع الحاد (شلل الأطفال)، والدفتيريا، والسعال الديكي، والتيتانوس، والحصبة. وتم أيضا إضافة لقاحات ضد التهاب الكبد الفيروسي، والحصبة الألمانية، والغدة النكافية، وطعم المستدمية النزلية النوع "ب" (هيموفيلس إنفلونزا). ومنذ يوليو ٢٠٠٣م تم استخدام الطعم الخماسي تماشيًا مع التطور الدولي في تطوير إجراءات التحصين ضد الأمراض الخطرة"[٣٨].

جهود دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الصحة[٣٩]:

بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهوداً كبيرة في مجال الصحة سواء على مستوى كل دولة، أو على مستوى الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي، وقد قامت بالخطوات الآتية:

١- تأسيس المكتب التنفيذي لوزراء الصحة بدول مجلس التعاون الخليجي:

تأسس عام ١٩٧٦م، ويضم في عضويته دول مجلس التعاون الخليجي، ومن أهم أهدافه تحقيق التنسيق والتعاون، وإجراء الدراسات، واقتراح البرامج والمشاريع في مجال الخدمات الصحية بين الدول الأعضاء، ويتكون من مؤتمر وزراء الصحة بدول مجلس التعاون الخليجي، والمكتب التنفيذي.

حق الإنسان في الصحة في التشريع الدولي:

حق الصحة في التشريع الدولي يعني أن الدول يجب عليها أن تهيئ الظروف التي يمكن فيها لكل فرد أن يكون موفور الصحة بقدر الإمكان، وقد تم التأكيد على الصحة في التشريع الدولي منذ زمن مبكر يعود إلى الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق

---

(٣٨) https://www.omaninfo.om/pages/197/show/67 ، آخر دخول ٢٠٢٣/١١/١١ الساعة:٠٨:٣٣ مساء.

(٣٩) أحمد، الشرقاوي، و د. نهاد عمار، الموسوعة التاريخية الشاملة، أشهر المعاهدات والاتفاقات والمنظمات، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، مصر، ٢٠١٣م ص ١٥٦-١٦٢

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث حُدِد الحق في الصحة من الخطوط الرئيسية من المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية سنة ١٩٤٤م، وتنص المادة الثانية عشرة من الاتفاقية بأن "تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية"[٤٠]، وتنص المادة التاسعة من الاتفاقية بأن "تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الصحي"، وقد تم التأكيد على الحق في الصحة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وفي الدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم.

وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) في المادة (١٢) على أن التدابير التي يلزم اتخاذها من أجل إعمال هذا الحق، تشمل ما يلي:

- خفض معدل موتى المواليد، ومعدل وفيات الرضع، وتأمين نمو الطفل نموا صحيا.
- تحسين النظافة البيئية والصناعية.
- الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى، وعلاجها ومكافحتها.
- تهيئة الظروف التي من شأنها تأمين الخدمات الطبية، والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.

ولتفعيل النصوص الواردة أعلاه، قامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتولى رصد الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠٠٠م، باعتماد تعليق عام بشأن الحق في الصحة.

ويقضي التعليق العام بأنّ الحق في الصحة لا ينطوي على توفير خدمات الرعاية الصحية في الوقت المناسب فحسب، بل ينطوي أيضاً على محددات الصحة الدفينة، مثل توفير المياه النقية والصالحة للشرب، ووسائل الإصحاح الملائمة، وإمدادات كافية من الأغذية والأطعمة المغذية المأمونة، والمساكن الآمنة، وظروف مهنية وبيئية

---

[٤٠] فيصل، شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الناشر: دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م، ص ٩٦.

صحية، وتوفير وسائل التثقيف الصحي، والمعلومات الصحية المناسبة، بما في ذلك في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

ويشمل الحق في الصحة، حسب التعليق الدولي العام، أربعة عناصر هي:

١-**التوافر:** ويقصد به القدر الكافي من المرافق الصحية العمومية، ومرافق الرعاية الصحية والسلع والخدمات والبرامج.

٢-**إمكانية الوصول:** ويعني استفادة الجميع من فرص الوصول إلى المرافق والسلع والخدمات الصحية، ضمن نطاق الولاية القضائية للدولة الطرف. وتتسم إمكانية الوصول بأربعة أبعاد هي:

- عدم التمييز.
- إمكانية الوصول المادي.
- الإمكانية الاقتصادية للوصول (القدرة على تحمّل النفقات).
- إمكانية الحصول على المعلومات.

٣-**المقبولية:** يجب أن تحترم جميع المرافق والسلع والخدمات والأخلاق الطبية، وأن تكون مناسبة ثقافياً، وأن تراعي متطلبات الجنسين ودورة الحياة.

٤-**الجودة:** يجب أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية مناسبة علمياً وطبياً وذات نوعية جيدة.

ويفرض الحق في الصحة على الدول الأطراف، شأنه شأن حقوق الإنسان كافة، ثلاثة أنواع من الالتزامات هي:

- **الاحترام:** أي عدم التدخل في التمتع بالحق في الصحة.
- **الحماية:** أي ضمان ألا تقوم أطراف ثالثة (جهات أخرى غير الدول) بإعاقة التمتع بالحق في الصحة.
- **الأداء:** أي اتخاذ خطوات إيجابية لإعمال الحق في الصحة.

ويشمل الحق في الصحة أيضاً، حسب التعليق العام، "محتوى أساسياً" يتعلّق بالمستوى الأساسي الأدنى من ذلك الحق. وعلى الرغم من تعذّر تحديد هذا المستوى من الناحية النظرية بسبب الاختلافات القائمة بين البلدان المعنية بإعماله، فإنّ ثمة عناصر أساسية مبيّنة تمكّن من توجيه عملية تحديد الأولويات.

ومن المسائل المُدرجة في المحتوى الأساسي:

- الرعاية الصحية الأوّلية الأساسية.

- القدر الأدنى من الأغذية الأساسية، والأطعمة المغذية.
- وسائل الإصحاح.
- المياه النقية والصالحة للشرب.
- الأدوية الأساسية.

ومن الالتزامات الأخرى التي انتهجها العهد الدولي اعتماد وتنفيذ استراتيجية وخطة عمل وطنيتين في مجال الصحة العمومية، وينبغي أن تتناول الاستراتيجية والخطة الشواغل الصحية للسكان قاطبة، وينبغي أيضاً تصميمهما واستعراضهما على أساس المشاركة والشفافية، كما ينبغي تضمينهما المؤشرات والمعالم التي تمكّن من رصد التقدم بشكل وثيق، مع إيلاء اهتمام خاص لجميع الفئات المستضعفة والمُهمّشة.

ويجب على الدول الأطراف اتخاذ خطوات، طبقاً لمبدأ الإعمال التدريجي. ويفرض ذلك المبدأ التزاماً بالمضي قدماً بأسرع وأنجع طريقة ممكنة، وذلك بشكل منفرد أو بفضل المساعدة والتعاون الدوليين، وإلى أبعد حد تتيحه الموارد المتوافرة، ومن الأهمية بمكان، في هذا السياق، التمييز بين عدم قدرة الدولة الطرف على الامتثال لالتزاماتها بموجب الحق في الصحة، وبين عدم إرادتها في الامتثال لتلك الالتزامات.

مكانة الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م:

يشير التقرير الوارد من الأمانة العامة لمنظمة الصحة العالمية حول الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م التي أقرت في سبتمبر٢٠١٥م في اجتماع رؤساء الدول والحكومات في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك للاتفاق حول جيل جديد من الأهداف يتضمن ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، و١٧٩ غاية مرتبطة بها؛ كي يحل محل الأهداف الإنمائية للألفية، وتسترشد به جهود التنمية العالمية خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة حتى عام ٢٠٣٠م إلى عدد من الغايات الصحية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛ وذلك بالاستناد إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢م، وهناك العديد من الغايات الصحية الأخرى مستمدة من قرارات جمعية الصحة العالمية، وخطط العمل المتعلقة بها.

وينص الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة ١٧ على ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار.

فقد وضعت الصحة كمساهم رئيسي في أهداف التنمية المستدامة الأخرى، فمن دون الصحة يتعذر تحقيق العديد من تلك الأهداف.

وتؤكد الغاية:٨ من الهدف الثالث على تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وامكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.

جاء في الشكل:١ إطار الأهداف والغايات الصحية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م هو ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

وذلك وفق ما ورد في الملحق ٢ الغايات الثلاث عشرة المتصلة بالصحة في ظل الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: وهي:

٣-١ خفض النسبة العالمية لوفيات الأمهات إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي، بحلول عام ٢٠٣٠.

٣-٢ وضع حد لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام ٢٠٣٠ بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى ١٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى ٢٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي.

٣-٣ وضع حد لأوبئة الايدز، والسل، والملاريا، وأمراض المناطق المدارية المهملة، ومكافحة التهاب الكبد، والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض السارية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠.

٣-٤ تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية بمقدار الثلث من خلال الوقاية، والعلاج، وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠.

٣-٥ تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان، وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك.

٣-٦ خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على المستوى العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠.

٣-٧ ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، والمعلومات، وأنشطة التوعية الخاصة بتنظيم الأسرة، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠.

٣-٨ تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وامكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية الجيدة والمأمونة والفعالة والميسورة التكلفة.

٣-٩ الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة، وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام ٢٠٣٠.

٣-أ تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء.

٣-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية الخاصة بالأمراض السارية وغير السارية التي تتأثر بها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام التي ترد في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وتتعلق بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العمومية، ولاسيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية.

٣-ج زيادة التمويل في قطاع الصحة، وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية زيادة كبيرة.

٣-د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر، والحد من المخاطر، وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية[٤١].

---

[٤١] التقرير الصادر من منظمة الصحة العالمية من أمانة المجلس التنفيذي في الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة، البند ٧-٢ من جدول الأعمال المؤقت، ومرقم EB138/14 الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١١م، ويتكون التقرير من ١٣ صفحة.

تقييم مستوى الصحة في الدول والبلدان:

تستخدم العديد من التصنيفات لتقييم مستوى الصحة في البلدان مثل مجموعة تصنيفات منظمة الصحة العالمية، ومنها التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة ICF، وكذلك التصنيف الدولي للأمراض ICD ، وتعتمد مهمة منع الأمراض والحفاظ على الصحة على مجموعات الفرق الصحية، أما عن صحة الحيوانات فتهتم بها العلوم البيطرية.

الخلاصة، يؤكد دستور منظمة الصحة العالمية على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وهو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، ويشمل الحق في الصحة الحصول على الرعاية الصحية المقبولة، والميسورة التكلفة، ذات الجودة المناسبة، في التوقيت المناسب.

المبحث الثاني
حق الإنسان في الغذاء

تعريف مفهوم الغذاء: الغذاء هو "أي مادة يتم استهلاكها لتوفير الدعم الغذائي للكائن الحي، وهو المأكل والمشرب الذي يحتوي على العناصر المفيدة للجسم، ويعطي الجسم القدرة على النمو بالشكل السليم، ويحميه من الأمراض"[٤٢].

وكل فرد له الحق في توفير الغذاء، إذ يُعد عاملا أساسياً للحياة الكريمة، وحيويا لإعمال العديد من الحقوق الأخرى، ويستمد الغذاء أهميته من كونه يساعد الإنسان في البقاء على قيد الحياة، ولدوره الحيوي في الإنماء الكامل لقدرات الإنسان الجسدية والعقلية؛ حيث يحتاج جسم الإنسان يومياً إلى نسب مختلفة من عدد من العناصر، وهي، البروتينات، والدهون، والسكريات، والمعادن، والفيتامينات، والأملاح، والماء، ويحصل عليها الإنسان من اللحوم بأنواعها، ومن الحبوب والبقوليات، ومن الخضار والفواكه، التي تحتوي على العناصر الغذائية اللازمة لإنتاج الطاقة، وللقيام بعمليات البناء والنمو والتكاثر، وصيانة الأنسجة التالفة؛ نظرا لعدم قدرة جسم الإنسان على تصنيع هذه العناصر الغذائية، وعدم قدرته على تصنيعها بكميات كافية، وبالتالي يحصل الإنسان على هذه العناصر من خلال الغذاء.

---

[٤٢] معجم المصطلحات الزراعية، مرجع سابق، مادة غذاء، ص ١٦٤.

حق الإنسان في الغذاء في التشريع الإسلامي:

من الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية للإنسان حق الغذاء، فأمرت الإنسان بتوفير الغذاء لنفسه ولمن يعوله، ولمن وجبت عليه رعايته؛ وذلك لأنّ الغذاء هو قِوام الحياة، وقوت البدن، الذي يحصل عليه من الطعام والشراب، وقد جاء التأكيد على هذا الحق في العديد من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة.

ومن الآيات القرآنية التي نصت على أهمية الغذاء وتيسيره لهذا الإنسان، قول الله تعالى:(وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاء وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)[٤٣]؛ حيث اشتملت الآية على ذكر العديد من الأغذية القيمة التي تمتاز باحتوائها على العناصر الغذائية اللازمة لنمو الجسم، وصيانته، ووقايته من الأمراض، وقد أفرد القرآن الكريم آيات عديدة للحديث عن الطعام، ابتداءً من زرعه وإنباته، وأنواعه وأشكاله، وانتهاءً بأحكامه وقوانينه، ليثبت أن الغذاء ليس مجرد مواد عضوية، وغير عضوية، يتناولها الإنسان ليحيى ويبقى، بل هو أعظم أهمية؛ ولذلك ف أمرنا الله عز وجل أن نأكل من الطيبات، قال تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ) [٤٤]، وقال: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)[٤٥].

وأما السنة النبوية فقد أكدت على الحق في الغذاء في الكثير من الأحاديث النبوية، منها ما روى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنهُما أن النبي ﷺ قال: "من أطعمه الله طعاما، فليقل: اللهم بارك لنا فيه وارزقنا خيرا منه، ومن سقاه الله لبنا فليقل: اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه، فإني لا أعلم ما يجزئ من الطعام والشراب إلا اللبن"[٤٦].

وورد في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال: إن أخي يشتكي بطنه، وفي رواية استطلق بطنه، فقال ﷺ له: اسقه عسلا"[٤٧].

---

[٤٣] الرعد: الآية: ٤.

[٤٤] البقرة: الآية: ١٧٢.

[٤٥] الأعراف: الآية: ٣١.

[٤٦] أخرجه ابن ماجة ٢٦٩٩، وأبو داوود ٣٧٣٠، والترمذي ٣٤٥٥، والنسائي في السنن الكبرى ١٠١١٨.

[٤٧] رواه البخاري في صحيحه، رقم الحديث:٥٦٨٤.

وأخرج مسلم في كتاب الأشربة من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال:" بيت لا تمر فيه جياع أهله"[٤٨]، وأخرج الترمذي في الأطعمة من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ أن النبي ﷺ قال: "كلوا الزيت وادهنوا به؛ فإنه من شجرة مباركة"[٤٩].

يتبين لنا مما سبق أن الإسلام قد اهتم بضمان حصول الفرد على الغذاء الكافي والسّليم، بوصفه حقّاً من حقوق هذا الإنسان.

حق الإنسان في الغذاء في التشريع العماني:

صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٤ / ٢٠٠٨م بإصدار قانون سلامة الغذاء، وعرَّف القانون العماني في المادة (١) الغذاء بأنه "أية مادة نباتية أو حيوانية مصنعة أو غير مصنعة مهيأة للاستخدام الآدمي، وتشمل الشراب والعلك، وأيضا ما يستخدم من مواد في تصنيع أو معاملة أو تحضير الغذاء"، ونصت المادة (٢) "يجب تداول الغذاء في الظروف الصحية الملائمة، وذلك وفقا للاشتراطات التي تحددها اللوائح والقرارات المنفذة لهذا القانون"[٥٠]، وفي عام ٢٠١٩ م صدر القرار الوزاري رقم ١١٨ / ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام لائحة سلامة الغذاء، حيث تضمن القرار وضع ضوابط مهمة لحماية الغذاء منها، إلزام المنشآت التي تقدم الغذاء بوضع نظام الرقابة الإلكتروني لتمكين المختصين من متابعة سلامة الغذاء، ومنح المختصين بمتابعة سلامة الغذاء صفة الضبطية القضائية التي تمكنهم من الدخول للمنشآت الغذائية، وغيرها من التشريعات اللازمة[٥١].

ويشير التقرير الصادر في سبتمبر ٢٠٢١ م من وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه بشأن النظم الغذائية بسلطنة عمان إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطنة في عدة مسارات، "أهمها: (١) مسار ضمان حصول الجميع على طعام مأمون ومغذ، (٢) مسار التحول إلى انماط الاستهلاك المستدامة، (٣) مسار تعزيز الإنتاج الغذائي ذو الأثر الإيجابي على الموارد البيئية الطبيعة، (٤) مسار بناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات والصدمات والضغوط.

---

[٤٨] رواه مسلم في صحيحه، رقم الحديث: ٢٠٤٦.

[٤٩] رواه الترمذي في سننه، رقم الحديث: ١٨٥ .

[٥٠] https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change ، آخر دخول ٢٠٢٣/١٢/٢٨ الساعة:٠٤:٢٢ مساءً.

[٥١] https://qanoon.om/p/2019/mrmwr20190118 ، آخر دخول ٢٠٢٣/١٢/٢٨ الساعة: ٠٥:٠٠ مساءً.

وقد اتبعت السلطنة عدداً من الإجراءات للحفاظ على سلامة وجودة المخزون الغذائي في المخازن مثل:

- فحص السلع مرتين قبل استيرادها من بلد المنشأ، ومرة أخرى بعد وصولها إلى السلطنة، ويتم تأمين المخزون من التلف والحريق وغير ذلك.
- إنشاء مخازن مجهزة فنيا؛ للحفاظ على نوعيات السلع التي تتعامل معها الوزارة، وذلك حسب الخصائص الفيزيائية لكل سلعة، والصيانة الدورية للمخازن.
- وضع نظام لمكافحة الحشرات؛ للمحافظة على سلامة المخزون، وذلك عن طريق مواد خاصة للتبخير والتطهير والتنظيف، وفق جدول زمني محدد.
- تدوير السلع بصفة مستمرة، واستيراد السلع الغذائية، لتعويض نقص المخزون.

ويكشف التقرير الجهود الكبيرة التي تبذلها سلطنة عمان في مجال تذليل التحديات التي تواجه الغذاء، وأهمها:

- ترشيد استخدام المياه في الزراعة.
- استخدام نظم الري غير التقليدية.
- استخدام التقنيات الحديثة المبتكرة.

كما أن هناك عددا من التوصيات التي أوردها التقرير يمكن الأخذ بها من أهمها:

- التشجيع على الزراعة، والاستثمار فيها.
- دعم المنتج العماني.
- فتح مجال الاستثمار في مجال الغذاء.
- تشديد الرقابة على المنتجات الزراعية وتوعية المزارعين بالاستخدام الآمن للمبيدات.
- وضع خطة للطوارئ متعددة القطاعات لتأمين الغذاء الآمن والصحي.
- الاهتمام بالتصنيع الغذائي.
- تغيير أنماط الاستهلاك السائدة لتكون أكثر جودة واستدامة.
- حسن إدارة الموارد الطبيعية لضمان استدامتها للأجيال القادمة.
- دعم المزارع الصغيرة لتكون مساهما أساسيا في الإنتاج المحلي وصولا للاكتفاء الذاتي.
- تخفيض أسعار الطاقة والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة، التصنيع الغذائي للمنتج المحلي.
- إنشاء أسواق متخصصة للمنتج الزراعي المحلي في جميع المحافظات.

- استيراد الفارق فقط بين الإنتاج المحلي وحاجة البلد من المنتجات الزراعية.
- دعم إنشاء صناعات تحويلية للمنتجات الزراعية المحلية.
- تنظيم عمليات الزراعة وإدخال طرق الري الحديثة وطرق الصيد الحديثة، لرفع الكفاءة والتقليل من الهدر والصيد الجائر.
- قيام صناعات داخلية وإنشاء مخازن لمدخلات الإنتاج بدلا من الاعتماد الكلي على الاستيراد.
- تكثيف حملات نشر الوعي بأهمية تقليل الهدر وعدم الإسراف عند الاستهلاك.
- دعم إدخال أنظمة الري الحديثة، والزراعة المائية، وإنشاء سدود التغذية الجوفية، ومشاريع الاستمطار الصناعي" [٥٢].
- وأنشأت السلطنة الهيئة العامة للمخزون الغذائي، بهدف تأمين الغذاء من الداخل والخارج، وأنشأت هيئة حماية المستهلك، ويجري حاليا وضع مشروع قانون للغذاء، وصل في صياغته إلى مراحل متقدمة، كما اعتمدت السلطنة إعفاء المنتجات الغذائية من الضريبة.

جهود دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الغذاء[٥٣]:

بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهوداً كبيرة في مجال الغذاء، سواء على مستوى كل دولة، أو على مستوى الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي، وقامت بالخطوات الآتية:

١-الانضمام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية:

تأسست بمبادرة من جامعة الدول العربية، وباشرت أعمالها في عام ١٩٧٢م؛ بغرض تنمية الموارد الطبيعية والزراعية، ومقرها الخرطوم. واكتملت عضوية المنظمة بانضمام الدول العربية إليها كافة في عام ١٩٨٠م، وتهدف المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المساهمة في إيجاد وتنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية وعلى الأخص:

---

[٥٢] تقرير النظم الغذائية في سلطنة عمان، قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية ٢٠٢١م، وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، سبتمبر ٢٠٢١م ص ٧٤

[٥٣] الموسوعة التاريخية الشاملة، أشهر المعاهدات والاتفاقات والمنظمات، مرجع سابق، ص ١٥٦-١٦٢.

١-تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في قطاعي الزراعة والثروة السمكية والأغذية، وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.
٢-رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية والاستغلال الأمثل للموارد السمكية، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية تحقيقاً للأمن الغذائي العربي.
٣-تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والسمكية بين الدول العربية.
٤-العمل على زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع مراعاة الاستدامة.
٥-دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية والسمكية.
٦-النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في قطاعي الزراعة والصيد السمكي.
٧-الإشراف على تنفيذ برامج من شأنها مواجهة أزمات الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي[٥٤].

٢-المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة:

تأسس عام ١٩٧١م، وهدفه دراسة المصادر المائية للمناطق الجافة، ودراسة أفضل طرق الري والصرف، ومقره دمشق.

حق الإنسان في الغذاء في التشريع الدولي:

تؤدي منظمة الغذاء العالمي دوراً حاسماً في توفير حق الغذاء على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛ وتقوم المنظمة بتطوير منهجيات وأدوات تحليلية لمختلف أصحاب المصلحة؛ كما تقوم مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على الصعيد القُطْرِي والإقليمي، وفي المقر الرئيس للمنظمة تقوم بأعمال كثيرة ومتنوعة، تتصل بتشجيع إنفاذ الحق في الغذاء؛ إذ أقرت البلدان الأعضاء في المنظمة وبالإجماع -عام ٢٠٠٤- الخطوط التوجيهية الطوعية؛ لدعم التنفيذ الحثيث لهذا الحق، في إطار الأمن الغذائي القُطْري من خلال مجموعة واسعة من السياسات والبرامج[٥٥].

---

[٥٤] آخر دخول ٢٠٢٣/١٢/٢٩ الساعة: ٠٧:٠٥ مساءً.
https://www.aoad.org/about.htm

[٥٥] زكريا، جاسم، حق الإنسان في الغذاء الكافي بين مسؤولية الدولة ودور المنظمات الدولية، (٢٠٢١). .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، (2)33 استرجع من http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/ecoj/article/view/82 ، آخر دخول ٢٠٢٣/١٢/٣٠ الساعة: ٠٨:٥٠ مساءً.

وتتمثل أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز الحق في الغذاء، في العمل على حماية وتعزيز الحق في الغذاء الكافي عبر:

- نشر المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان بشأن الحق في الغذاء.
- تقديم المشورة والمساعدة إلى الدول، بشأن القوانين والسياسات العامة، وخطط العمل؛ من أجل تعزيز التمتع بالحق في الغذاء.
- انخراط الهيئات الحكومية الدولية؛ لضمان أن تسترشد السياسات بشأن الغذاء بمعايير حقوق الإنسان فتوجّهها، على غرار عملها مع لجنة الأمن الغذائي العالمي.
- تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها؛ من أجل تعزيز إعمال الحق في الغذاء.
- دعم عمل المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، بما في ذلك صغار المزارعين، في المطالبة بالحق في الغذاء.
- توضيح كيف ينطبق الحق في الغذاء على فئات محددة مثل النساء والشعوب الأصلية والفلاحين.

ويشمل الحق في الغذاء، حسب أنشطة المنظمة العناصر الأربعة الأساسيّة للحق في الغذاء[٥٦] وهي:

١-**التوافر:** يجب أن يكون الغذاء متوفّرًا من الموارد الطبيعية، سواء من خلال إنتاج الغذاء، عبر زراعة الأرض أو من الإنتاج الحيواني، أو من خلال طرق أخرى مثل صيد الأسماك أو الصيد البري أو جمع الثمار، ويجب أن يكون الغذاء متوفرًا للبيع في الأسواق والمحلات.

٢-**إمكانية الوصول:** يجب أن يكون الغذاء متوفّرًا بأسعار مقبولة. ويجب أن يتمكن الأفراد من الحصول على نظام غذائي كافٍ دون المساس بأي من احتياجاتهم الأساسية الأخرى، مثل مصاريف المدارس أو الأدوية أو إيجار المسكن. ويجب أن يكون سبيل الوصول إلى الغذاء متاحًا للمجموعات الضعيفة جسديًا، بما في ذلك الأطفال والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. كما يجب أن يكون الغذاء متوفّرًا للأشخاص في المناطق النائية، ولضحايا النزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية والسجناء.

---

[٥٦] أيمن، مزاهرة، أصول التغذية في الحالات المرضية، ص ٣١-٣٢ الناشر: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٣-**الكفاية:** يجب أن يشبع الغذاء الاحتياجات الغذائية، مع مراعاة عمر الشخص، وظروف المعيشة، والصحة، والعمل والجنس، إلخ. ويجب أن يكون الغذاء آمنًا لاستهلاك الإنسان وخاليًا من المواد الضارة.

٤-**الاستدامة:** يجب أن يبقى الغذاء متوفّرًا لأجيال اليوم والغدّ على حد سواء.

الانتقال من توفير الغذاء إلى تحقيق الأمن الغذائي:

قضية الأمن الغذائي قضية جوهرية يتعلق بها وجود الإنسان؛ ولذا على الدول أن تسعى ليس فقط إلى توفير الغذاء، بل إلى الاكتفاء الغذائي، وتحقيق ما يسمى بالأمن الغذائي، وتشير تعريفات الأمن الغذائي إلى" قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً"[٥٧].

وحيث إن الأمن الغذائي يتمحور أساساً حول الزراعة، فإن قضية الأمن الغذائي ترتبط بشكل أساسي بالتهديدات الجديدة للتغيرات المناخية، حيث" إن ارتفاع درجة الحرارة في العالم يؤدي إلى تقليص المساحة الصالحة للزراعة، ويؤثر على بعض المحاصيل التي تحتاج إلى درجة حرارة أقل، أضف إلى ذلك أنه يؤدي إلى ارتفاع منسوب سطح البحر بما من شأنه أن يؤدي إلى إغراق الأراضي الساحلية الصالحة للزراعة، وزيادة ملوحة التربة وانتشار الآفات الزراعية بشكل كبير، وقد أدى ازدياد السكان في العالم النامي، وازدياد نصيب الفرد من الاستهلاك في العالم الصناعي إلى تعاظم الطلب على الموارد الشحيحة، وفقدان الأراضي القابلة للزراعة، وندرة المياه، والإفراط في الصيد، وإزالة الغابات، وتغيير النظم الإيكولوجية، تشكل تحديات مخيفة للتنمية المستدامة"[٥٨]، ويتعرض غذاء الإنسان لتأثيرات داخلية وخارجية بفعل الإنسان نفسه، وبفعل عوامل خارجية تشكل بحد ذاتها تهديداً للغذاء، فإذا كان من حق الإنسان أن يتوفر له الغذاء السليم، فمن الواجب حمايته مما يهدد أمنه الغذائي، وفي تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الصادر في عام ٢٠١٩م عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نص التقرير على أن الدول تشكل تقييما مهما للتقدم العالمي المحرز باتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع، وهي تبحث في

---

[٥٧] دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي، مرجع سابق، بتصرف، ص ٢٧٦.

[٥٨] نفس المرجع، ص ٢٧٧.

محركات الجوع، وسوء التغذية، مع تركيز خاص على أثر التباطؤ والانكماش الاقتصاديين.

مكانة الغذاء في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م:

يشير التقرير الوارد من الأمانة العامة لمنظمة الصحة العالمية حول الغذاء في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م التي أقرت في سبتمبر٢٠١٥م في اجتماع رؤساء الدول والحكومات في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك للاتفاق حول جيل جديد من الأهداف يتضمن ١٧هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و١٧٩ غاية مرتبطة بها، والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير عام ٢٠١٦م كي يحل محل الأهداف الإنمائية للألفية، وتسترشد به جهود التنمية العالمية خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة حتى عام ٢٠٣٠م إلى عدد من الغايات الغذائية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛ وذلك بالاستناد إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢م، وهناك العديد من الغايات الغذائية الأخرى مستمدة من قرارات جمعية الصحة العالمية، وخطط العمل المتعلقة بها.

وينص الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة ١٧ على القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة، وتعزيز الزراعة المستدامة، ويأتي هذا الهدف الضروري والمهم بعد الهدف الأول الذي ينص على القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، ولا يمكن القضاء على الفقر إلا بتوفير الحد اللازم والضروري من الغذاء والتغذية، فالهدف الأول والثاني متلازمان، ثم يأتي الهدف الثالث الخاص بالصحة، والهدف الثاني الخاص بالغذاء والتغذية مرتبط ضمنا بالهدف الثاني عشر وهو ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، ومرتبط كذلك بالهدف الخامس عشر وهو حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

ونظراً لارتباط الغذاء بالأرض الزراعية التي ينبت فيها، وبالماء الذي يروي المزروعات، وبالتنوع الأحيائي، فإن شح المياه، وتردي جودة الأراضي يشكل تحدياً خطيراً؛ حيث سيؤثر على وفرة الغذاء، ويحد من تحقيق الأمن الغذائي، ويشير التقرير الخامس الصادر من مؤتمر العمل الدولي في دورته (١٠٢) لعام ٢٠١٣م إلى أن

المياه العذبة تتسم أصلاً بالشح في مناطق كثيرة من العالم. ويتوقع أن تزيد الضائقة المائية، مع ترقب أن تلبي الإمدادات بالمياه ٦٠ % فقط من الاحتياجات العالمية في غضون فترة ٢٠ سنة [٥٩]، وتتوقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقرير التوقعات البيئية حتى عام ٢٠٥٠م أن يزيد عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق تعاني من ضائقة مائية حادة بمقدار ٢،٣ مليار شخص، ليتجاوز مجموع عددهم ٤٠ في المائة من مجموع سكان العالم في عام ٢٠٥٠م، وسيفضي النقص القائم في المياه إلى عرقلة نمو العديد من الأنشطة الاقتصادية. وستتنافس قطاعات الصناعة وتوليد الطاقة والاستهلاك البشري والزراعة تنافساً متزايداً فيما بينها على المياه، مما سيخلفّ انعكاسات خطيرة على الأمن الغذائي.

وورد في التقرير بأن حصة الري لغرض إنتاج الأغذية في واقع الأمر تبلغ حوالي ٧٠ % من المياه المتاحة. ومع أن الزراعة شهدت زيادة في المحاصيل بفضل استخدام الأسمدة الكيميائية، إلا أن زيادة الزراعة المكثفة تفضي إلى الحد من نوعية التربة وتلويث الموارد المائية، كما يتجه شح الماء والغذاء إلى زيادة عبء العمل الملقى على كاهل المرأة[٦٠]، وحول أهمية التنوع الأحيائي للغذاء، يشير التقرير إلى تقديم الثروة المتمثلة في الأجناس النباتية والحيوانية الأساس لإنتاج الأغذية وتوفير المواد الأولية لمجموعة من السلع الأساسية والمنتجات، بدءاً من المنسوجات ومواد البناء ووصولاً إلى الورق وصناعة الأدوية. ويكتسب عدد الأجناس وتنوعها أهمية بالغة لاستقرار النظم الإيكولوجية. وبات معدل اندثارها حالياً أعلى بنسبة ١٠٠ في ١٠٠٠مرة مما يمكن عده طبيعياً. وسيكون حوالي ٣٠ % من جميع أنواع الثدييات والطيور والأنواع البرمائية عرضة لخطر الانقراض خلال هذا القرن، وفي حين تمثلت العوامل الرئيسية المؤدية إلى فقدان التنوع الأحيائي في تغير استخدام الأراضي وإدارتها (الزراعة والأنشطة الحرجية التجارية والتحضر) فضلاً عن التلوث، من المتوقع أن يصبح تغير المناخ أسرع عوامل فقدان التنوع الإحيائي نمواً بحلول عام ٢٠٥٠م [٦١].

---

[٥٩] التقرير الخامس، بعنوان التنمية المستدامة والعمل اللائق، والوظائف الخضراء، مرجع سابق، ص ٩.

[٦٠] المرجع السابق، ص ٩،
Water Resources Group: Charting our water future: Economic frameworks to inform decision-making (New York, McKinsey, 2009.

[٦١] المرجع السابق، ص ١٠.

المبحث الثالث

علاقة الغذاء بصحة الإنسان

أهمية الغذاء الصحي المتوازن للإنسان:

يساعد اتِّباع نظام غذائي صحي متوازن على الوقاية من سوء التغذية بأشكاله كافة، فضلاً عن الوقاية من الأمراض غير السارية، بما في ذلك مرض السكري، وأمراض القلب، والسكتة الدماغية، والسرطان، و"الغذاء المتوازن هو الذي يحتوي على عناصر غذائية متنوعة، من كل المجموعات الغذائية الأساسية، وبالقدر الكافي لاحتياجات الجسم الضرورية؛ حيث يحتاج الجسم يومياً إلى نسب مختلفة من العناصر لبناء خلاياه الجديدة، وتعويض الخسارة في العناصر التي يفقدها نتيجة نشاطاته المختلفة"[٦٢].

مواصفات الغذاء المتوازن، هي:

١. أن يشتمل الغذاء على جميع العناصر الغذائية من الكربوهيدرات، والبروتينات، والدهون الصحية، والفيتامينات، والأملاح المعدنية، والماء.

٢. أن يكون الغذاء كافيًا؛ أي أن يكون بالكمية اللازمة لاحتياج الإنسان، وما يبذله من طاقة.

٣. أن يكون الطعام نظيفًا؛ لتجنب حدوث التسمم عن طريق الطعام الملوث.

وتتمثل المجموعات الغذائية المهمة للإنسان، في مجموعة من الأغذية التي تتشارك في الخواص الغذائية أو التصنيف الحيوي.

وهناك خمس مجموعات أساسية للغذاء؛ وتعتمد نظام المجموعات الغذائية الأساسية على تقسيم الأطعمة إلى مجموعات غذائية متشابهة في مكوناتها، بحيث توفر كل مجموعة العناصر الغذائية المهمة للجسم، وهذه المجموعات الغذائية الخمسة[٦٣] هي:

١- مجموعة الحبوب ومنتجاتها: تعد مصدرًا مهمًا للطاقة والألياف، وتشمل الخبز، والمعجنات، والقمح، والذرة، والشعير، والشوفان، والأرز، والمكرونة. ويفضل أن يكون نصف الحبوب المستهلكة على الأقل من الحبوب الكاملة؛ حيث تعد مصدرًا ممتازًا للألياف، بالإضافة إلى العديد من فيتامينات (ب)، والحديد، والماغنسيوم، وتشمل القمح

---

(٦٢) الموسوعة الطبية الفقهية، مرجع سابق، ص ٦٦٣.

(٦٣) رينزلر، كارول، الغذاء صحة ورشاقة، ٢٢١، الناشر: مكتبة جرير، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

الكامل، والشوفان، أو دقيق الشوفان، والأرز البني، والكينوا، ويوصى بتناول من ٦ إلى ١١ حصة في اليوم، على أن تساوي كل حصة شريحة واحدة من الخبز أو نصف كوب من الأرز أو المعكرونة.

٢- **مجموعة الخضراوات:** تعد هذه المجموعة مصدرًا غنيًّا للفيتامينات والأملاح المعدنية، ويُوصى بتناول ٣ إلى ٥ حصص في اليوم من الخضراوات المتنوعة، وتكون الحصة الواحدة بما يعادل كوبًا من الخضراوات الورقية، أو نصف كوب من الخضراوات الأخرى، سواء كانت نيئة أو مطهوة.

٣- **مجموعة الفواكه:** وتشمل الفواكه بأنواعها؛ حيث تعد مصدرًا غنيًّا للفيتامينات والأملاح المعدنية كالتمور، والثمار الطازجة والمجففة، ويُوصى بتناول ٢ إلى ٤ حصص في اليوم، وقد تتكون الحصة من ٢/١ كوب من شرائح الفاكهة، و٤/٣ كوب من عصير الفاكهة غير المحلى، أو فاكهة كاملة متوسطة الحجم (مثل: التفاح، أو الموز، أو الكمثرى).

٤- **مجموعة اللحوم:** وهي المواد التي تشكل المصدر الأساسي للبروتين، فهي ضرورية لبناء الجسم ومقاومة الأمراض، وترميم الخلايا التالفة، وتوجد في الأغذية ذات الأصل الحيواني، مثل: الدجاج، ولحم البقر، أو السمك، والبيض، والحليب، ومنتجات الألبان، وكذلك النباتات البقولية التي تحتوي على البروتين من أصل نباتي كالفول، والعدس، والفاصوليا، ويُوصى بتناول ٢ إلى ٣ حصص في اليوم من البروتينات المتنوعة.

٥- **مجموعة الألبان:** وتشمل الحليب ومنتجاته المختلفة والمشتقة منه، سواء في صورة سائلة (كالحليب)، أو صلبة (كالأجبان)، وتوفر هذه المجموعة نسبة عالية من البروتين، والكالسيوم، والفيتامينات؛ حيث يُوصى بتناول ٢-٣ حصص في اليوم من الحليب ومشتقاته، وتكون الحصة مثل كوب واحد من الحليب أو اللبن.

وتكمن أهمية الغذاء الصحي المتوازن للإنسان في الآتي:

- يمد الجسم بالطاقة اليومية اللازمة.
- يحافظ على جميع وظائف الجسم.
- يساعد على نمو وتطور جسم الإنسان.

وحول علاقة الغذاء بصحة الإنسان يثور سؤال مهم: **هل صحة الإنسان مرتبطة بغذائه، وهل ما يأكله الإنسان يؤثر في صحته؟**

تشير العديد من البحوث العلمية المنشورة، والتقارير الواردة من منظمة الصحة العالمية إلى وجود علاقة مباشرة وغير مباشرة بين الغذاء الذي يأكله الإنسان وبين صحته البدنية، بل تعدى الأمر إلى وجود علاقة بين نوع الغذاء وكميته وبين الصحة، في إشارة إلى أن عدم التوازن في الأغذية التي يتناولها الإنسان لها تأثير على صحته كذلك، ومن البحوث التي تتبعت هذه العلاقة البحث الذي نشره الباحث عبدالغني محمود في مجلة بحوث التربية النوعية، أكَّد هذه العلاقة علمياً، فقال: "إن جسم الإنسان يحتوي على أجهزة "هرمونية – هضمية – تنفسية – مناعية –عصبية" وكل جهاز به ملايين من الخلايا، وتُكوِّن تلك الخلايا أنسجة مترابطة، يقوي بعضها البعض، حتى تقوم بالوظائف المطلوبة، وذلك في الحالات الطبيعية، وعند حدوث خلل في الانسجة تختل تلك الوظائف، والمتحكم الأول في نشاط الأجهزة هي الطاقة "كيميائية– كهربائية – ميكانيكية –حرارية".

والطاقة الكيميائية يحصل عليها الجسم من "الهواء والماء والغذاء" وتتحول لطاقة ميكانيكية (حركية)، وطاقة نمو، وطاقة حرارية، وينتج من استهلاك الطاقة في الجسم ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء والبول والبراز وتسمى عملية التمثيل الغذائي، وتظهر أهمية الطاقة الكهربائية في توصيل التيارات الكهربائية للجهاز العصبي، وإرسال واستقبال الإشارات بين الدماغ وجميع خلايا الجسم، ويتحكم في الطاقة الكهربائية الأملاح المعدنية المتناولة كالصوديوم والبوتاسيوم والكالسيوم والماغنيسيوم؛ حيث لها شحنات كهربائية تسمى الأيونات، مشحونة بشحنة سالبة داخلية وموجبة خارجية، ويتحكم في مرور المواد الغذائية غشاء للخلايا مكون من مواد دهنية تعمل كحاجز يسمح أو لا يسمح بمرور المواد الغذائية للخلية، حيث تسمح للأيونات المشحونة بالدخول والخروج، ونتيجة لدخول وخروج الشحنات عبر غشاء الخلية، تتولد تيارات كهربائية تتحكم فيه الأملاح المعدنية والبروتين والسعرات، واختلال التوازن يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي وحدوث الأمراض"[٦٤].

وبحسب تقارير منظمة الصحة العالمية فهناك أربعة من الأسباب الرئيسية المؤدية لوفاة الإنسان مرتبطة مباشرة بالتغذية، منها الأمراض المزمنة، مثل أمراض القلب

---

[٦٤] عبد الغني، محمود، استاذ التغذية المتفرغ كلية التربية النوعية جامعة المنصورة، بحث محكم، بعنوان: تأثير عدم توازن بعض العناصر الغذائية المتناولة على اختلال وظائف أجهزة الجسم، منشور في مجلة بحوث التربية النوعية، المجلد ٢٠٢٢ العدد ٦٧ الصفحة ٩٨٣-٩٩٢.

والسكري، وبعض أنواع السرطان، والأسنان، وهشاشة العظام، وغيرها من الأمراض التي ترتبط مباشرة بسوء النظام الغذائي.

وتناول الأطعمة له آثاره المباشرة على الجسم، فبعض أعضاء الجسم يحتاج إلى أنواع معينة من الطعام، فمثلاً القلب يحتاج إلى نوع من الطعام يختلف عما يحتاجه الكبد، واتباع نظام غذائي مفيد، له آثاره المفيدة لحياة الإنسان، والإفراط في نوع معين من الطعام، قد يضر بالإنسان، مثل الأطعمة التي تكون بها مواد دهنية فهي ترفع الضغط، وتؤدي إلى ارتفاع الكوليسترول في الدم، وتؤدي إلى خطورة في حياة الإنسان، وتجنب تلك المأكولات يساعد على تمتع الإنسان بصحة جيدة"[٦٥].

وأثبتت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية جملة من المعطيات، أبرزها:

- إن إفراط الإنسان في تناول الطعام، قد يولد له طاقة سلبية في داخله، كما يسبب له سوءاً في المزاج.
- وإن اتباع الإنسان لنظام غذائي سليم له آثاره الجيدة عليه، وعلى الحفاظ على حياته؛ حيث يعزز اتباع النظام الغذائي السليم أعضاء الجسم على القيام بمهامها، ويعطي الجسم النشاط والحيوية التي يحتاجها، ويقيه من الأمراض.
- وإن اتباع الإنسان لنظام غذائي متوازن، يساعده في التغلب على الاضطرابات، التي تواجهه في صحته.

ويطرح السيد عبد العاطي السيد سؤالاً حول التأثيرات العامة لتلوث البيئة الحضرية على صحة ساكنيها؟ واقتصرت الدراسة التي قام بها على تأثير نوعين من الملوثات هما تلوث الهواء، وتلوث الماء، فبدأ بتلوث الهواء وما يرتبط به من مشاكل صحية، وبيَّن أن تلوث الهواء هو نتاج عوامل عدة تتفاعل مع بعضها البعض، وأن تأثير التلوث يحدث في عمليات البناء والهدم في جسم الإنسان، وأن الهواء الملوث يدخل في دورة البناء والهدم بطريقتين أساسيتين، أولهما طريقة مباشرة من خلال التنفس، ومن خلال الأشعة الأيونية التي تؤثر في دورة الهدم والبناء، والطريقة الثانية غير مباشرة من خلال ما يظلل سماء المدن والمراكز الحضرية من ذرات وضباب ودخان يمنع نفاذ الأشعة وبخاصة فوق البنفسجية مما يؤثر تأثيراً سيئاً على دورة البناء

---

[٦٥] الشيماء، فرغل، مقال، بكالوريوس العلوم، تخصص الكيمياء الحيوية، جامعة المنوفية، محافظة المنيا، جمهورية مصر العربية، https://mqall.org/author/shimaaelznat ، آخر دخول ٢٠٢٣/١٢/٣٠ الساعة: ٠٥:٠٥ مساءً.

والهدم في الجسم، لتبدأ عند ذلك أمراض الضعف والهزال ونقص فيتامين "د" في الظهور، ولقد تبين أن أول أكسيد الكربون يتحد مع الهيموجلوبين في الدم فيسبب الاختناق لتناقص كمية الأكسجين اللازمة للمحافظة على عملية الهدم والبناء في الخلايا، وإن نقص نسبة الأكسجين التي تمنح للخلايا يؤدي إلى إجهاد القلب، ويؤثر في ميكانيزمات التنفس، وتبدو آثارها واضحة لدى مرضى القلب والرئتين، بل لما تزداد مكونات أول أكسيد الكربون في الهواء فإن النتيجة المتوقعة هي زيادة أعراض التسمم الحاد التي يتعرض لها السكان في مناطق ازدحام المرور، إلى جانب الصداع، وفقدان الرؤية، واختلال التوازن العضلي، والغثيان، وآلام المعدة، فإذا طالت فترات التعرض لتركيزات مكونات أول أكسيد الكربون، فإن الأمر يؤدي إلى فقدان الوعي، ونوبات التشنج، التي قد تسبب في كثير من الأحايين للوفاة "[٦٦].

والخلاصة التي توصل إليها الباحث أن الإصابة بأمراض الربو والجهاز التنفسي من أكثر الأمراض انتشاراً في المناطق الحضرية والتي يمكن إرجاعها إلى تلوث الهواء، وأن ما يأكله الإنسان يؤثر في صحته.

الفصل الثالث
الإطار التشريعي القانوني لحماية الإنسان في مجال البيئة والغذاء والصحة من التغيرات المناخية

المبحث الأول
التشريعات والإجراءات التى تحمى بيئة الإنسان من التغيرات المناخية

حظيت البيئة باهتمام دول العالم الحديثة؛ حيث سعت لحماية البيئة من التلوث البيئي الذي أصبح يهدد كوكب الأرض، وسعت لمعالجة الأضرار الناجمة عنه، بعد ظهور الأضرار البيئية السلبية المباشرة، وغير المباشرة التي أثرت على تمتع الإنسان بحقوقه، خاصة الحق في الحياة، والحق في الغذاء، والحق في الصحة؛ وذلك لأن حماية البيئة تسهم في تمتع الإنسان بحقوقه المشروعة.

---

[٦٦] علم الاجتماع الحضري بين النظرية مشكلات وتطبيقات، مرجع سابق، بتصرف، الصفحات من ٤٨١-٤٨٣.

الجهود المبذولة لحماية البيئة على المستوى الدولي:

على الصعيد الدولي، بذلت جهودٌ كبيرة لحماية البيئة، فسنت التشريعات، وعقدت المؤتمرات التي خرجت بمواثيق واتفاقيات ومعاهدات وقعت عليها أغلب دول العالم لحفظ حقوق الإنسان، ولحفظ البيئة التي يعيش فيها، للحد من المخاطر التي تواجه البيئة، والتي تؤثر على كوكب الأرض، وتؤثر على سلامة الإنسان.

ومن التشريعات الدولية التي سنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التوقيع على الاتفاقيات المعنية بالبيئة، وتغير المناخ، ومن أهم تلك المعاهدات معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NBT عام ١٩٦٨م، واتفاقية منع تلوث البحار بالنفط عام ١٩٥٤م التي تعتبر أولى الاتفاقيات، تلتها اتفاقيات تضمنت المفاهيم والأهداف والمبادئ والأحكام التي تحمي البيئة من الأخطار التي تهددها، وتحمي حقوق الإنسان، أذكرها إجمالاً، وهي:

أولاً- اتفاقية تداول المواد والنفايات الخطرة، وأهمها:

١-اتفاقية بازل وتعديلاتها.

٢-اتفاقية روتردام.

٣-اتفاقية استوكهولم.

ثانياً- اتفاقية حماية طبقة الأوزون، وتشمل:

١-اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون.

٢-بروتوكول مونتريال وتعديلاته.

ثالثاً- اتفاقيات تغير المناخ، وتشمل:

١-اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢-بروتوكول كيوتو.

رابعاً- اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد، أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

خامساً- اتفاقيات التنوع البيولوجي والسلامة الأحيائية، وتشمل:

١-الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، ولا سيما بوصفها موئلاً لطيور الماء "رامسار"، وبروتوكول تعديل الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ١٩٨٢م، تعديل اتفاقية الأراضي الرطبة ١٩٨٧.

٢-اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

٣-اتفاقية التنوع البيولوجي.

٤-بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الأحيائية.

وقامت الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ في مجال حماية البيئة من التغيرات المناخية بجهود كبيرة على المستوى الدولي، ومن أهم هذه الجهود:

-إصدار عدد من التقارير المهمة حول التغيرات المناخية.

-إعداد مبادئ ومنهجيات توجيهية للعمليات الوطنية، لحصر غازات الاحتباس الحراري.

-عقد الكثير من المؤتمرات والاجتماعات المعنية بتغير المناخ، والتي تمخض عنها مواثيق واتفاقيات دولية، أهمها:

١-الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢م، ونص الميثاق على حماية الطبيعة وكيفية التعامل معها، والربط بين البيئة والتنمية، حيث أكد الميثاق في مواده على أن الجنس البشري جزء من الطبيعة، وأن الحياة تعتمد على العمل المتصل للنظم الطبيعية، ومصادر الطاقة، والمواد الغذائية، وأشارت المادة الأولى من الميثاق إلى حق الإنسان في العيش ببيئة مُرْضِية تسمح له بالحياة في كرامة ورفاهية[٦٧].

٢-اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام ١٩٨٥م، ركزت على احتمالية وقوع الضرر الناتج عن أي خلل في طبقة الأوزون، وتأثيرات هذا الخلل على صحة الإنسان وبيئته، وأشارت المادة الثانية من الاتفاقية إلى ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة التي تنجم أو يرجح أن تنجم عن الأنشطة البشرية التي تحدث تعديلاً في طبقة الأوزون[٦٨]، وتشير هذه المادة إلى الفعل البشري الضار بالبيئة؛ ولهذا أقرت الاتفاقية جملة من الالتزامات التي يجب على الدول مراعاتها والعمل بها، ومنها:

-التعاون عن طريق الترصد المنتظم والبحث وتبادل المعلومات من أجل زيادة تفهم وتقييم آثار الأنشطة البشرية على طبقة الأوزون، وآثار طبقة الأوزون على الصحة البشرية والبيئية[٦٩].

---

[٦٧] المادة (١) من الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢م.

[٦٨] المادة (١/٢) من اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون لعام ١٩٨٥م.

[٦٩] محمد، عيادات، المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية وقت السلم، النظام القانوني، الناشر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٢٠ ص١٢١.

٣-اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة، والتخلص منها عبر الحدود لعام ١٩٨٩م، ركزت على خطورة الأضرار التي قد تلحق بالصحة البشرية والبيئية من جراء نقل النفايات الخطرة، والنفايات الأخرى عبر الحدود، وأوضحت إلى أن فعالية حماية الصحة البشرية والبيئة من المخاطر التي تشكلها هذه النفايات هو التقليل من توليدها إلى أدنى حد من حيث كميتها أو الخطر الذي تنطوي عليه[٧٠].

٤-اتفاقية تقييم الأثر البيئي في سياق عابر الحدود (إسبو ١٩٩١)، وبروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي لعام ٢٠٠٣م؛ حيث دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بعد التعديل عليها بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٦م، ويشار إليها باختصار EIA [٧١]، وركزت هذه الاتفاقية إلى تقييم الأثر البيئي، ورتبت التزامات عامة للدول بضرورة مراعاة المخاطر والتشاور فيما بينها حين التخطيط للمشاريع الكبرى، التي من المحتمل أن يكون لها تأثيراً سلبي على البيئة، وفي سياق عابر للحدود.

٥-مؤتمر قمة الأرض، في (ريودي جانيرو) عام ١٩٩٢م، أولاه المجتمع الدولي عناية خاصة، حيث اعتمد فيه رؤساء ما يقارب من ١٧٢ دولة اتفاقية التغير المناخي، وتم إعلان المبادئ الأساسية للنظام البيئي العالمي الجديد الذي اتفقت عليه جميع الدول المشاركة، حيث اتفقوا على التعاون من أجل التحكم في مخاطر التغير البيئي، في صيغة المعاهدة المتعلقة باتفاقية التغير المناخي، أو ما يسمى بالأجندة (٢١) متمثلة في ٦٠٠ صفحة، تلا ذلك الاتفاق على تطبيق (بروتوكول كيوتو) الموقع في عام ١٩٧٢م، وفي هاتين المعاهدتين وافقت الدول بموجبهما على خفض مقادير إطلاق الغازات، التي يعتقد أنها تسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض، مثل ثاني أكسيد الكربون، كما وافقت على حماية بعض أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض، والتعاون في مجالات التقنية الوراثية والبيولوجية، وأن من حق كل إنسان أن يحيا بسلام، ويعيش بأمان، بعيداً عن ويلات الحروب، ومضار التلوث، ومن حقه أن يتمتع ببيئة صحية نظيفة، بعيداً عن مخاطر النفايات السامة، ومخاطر انتشار الإشعاعات النووية، وبعيداً عن المبيدات الضارة بيئته وغذائه.

---

[٧٠] انظر: ديباجة اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩م.

[٧١] آخر دخول ٢٠٢٤/٠١/٠١ الساعة ١٢:١٠ ظهراً. https://www.aoad.org/

٦-الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢م، ولحقه بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية لعام ٢٠٠٠م.

٧-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد، ومن التصحر، وبخاصة في أفريقيا لعام ١٩٩٤م.

٨-اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراءات الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية، ومبيدات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية لعام ١٩٩٨م.

وتشير ديباجة الاتفاقية إلى أن تكون السياسات التجارية والبيئية تحقق التنمية المستدامة، بحيث تدرك الدول الأطراف التأثيرات الضارة على الصحة البشرية البيئية من جراء بعض المواد الكيميائية، بما في ذلك صحة المستهلكين والعمال، وكذلك سلامة البيئة من التأثيرات الضارة.

٩-اتفاقية استوكهولم للملوثات العضوية الثابتة لعام ٢٠٠١م.

١٠-في سبتمبر عام ٢٠٠٧م تم عقد اجتماع رفيع المستوى عن تغير المناخ، بحث تقريب المسافات الرامية لوضع إطار شامل متعدد الأطراف حول تغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢م.

١١-عقد مؤتمر الأمم المتحدة في ديسمبر عام ٢٠٠٧م، في (جزيرة بالي بإندونيسيا) حول تغير المناخ، وقد تبنى المؤتمر خارطة طريق حول كيفية الوصول إلى اتفاق ما بعد كيوتو.

١٢-عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في سبتمبر عام ٢٠٠٩م، بمقر الأمم المتحدة بنيويورك حول تغير المناخ، بهدف حشد وتعبئة الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق يتسم بالإنصاف والفاعلية في (كوبنهاجن).

١٣-عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في ١٩ ديسمبر عام ٢٠٠٩م في (كوبنهاجن)، وقد أقر فيه اتفاقية غير ملزمة قانوناً أطلق عليها "معاهدة كوبنهاجن" حول دعم بروتوكول "كيوتو" يدعو جميع الدول إلى التحلي بروح المشاركة العالمية في حفظ وحماية البيئة، واسترداد صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض (مبدأ ٧)، وأن

تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة التي تعكس المعايير البيئية، والأهداف والأولويات الإدارية، على السياق البيئي والإنمائي الذي ينطبق عليه (المبدأ ١١)[٧٢].

وحرصت الأمم المتحدة تطبيق مبدأ التعاون الدولي بمفهومه التقليدي، من خلال النظر في المشكلات التي تعوق التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوجيه الدول للتعاون من أجل حل تلك المشكلات، بما يخدم العيش المشترك والسلام العالمي، وأوكلت الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة القيام بهذا الدور، وجعله من ضمن اختصاصاتها.

وقد قامت الجمعية العامة في سبيل تحقيق هذا الدور بعقد عدد من المؤتمرات، وإصدار عدد من الاتفاقيات، والمساهمة في إنشاء عدد من الهيئات في مجال البيئة والتنمية وحقوق الإنسان بشكل عام، ومنها:

١-**الوكالات الدولية المتخصصة المعنية بالبيئة وحقوق الإنسان:** مهمتها تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويشرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على عدد كبير من هذه الوكالات التي نشأت بقرارات من الجمعية العامة، ومن هذه الفروع: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومجلس الغذاء العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الغذاء العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من الفروع التي تعمل بشكل شبه مستقل، ولها مجلس إدارة خاص به.

٢-**إسهامات الأمم المتحدة وجهودها في مجال التنمية:** واقتصر على إسهاماتها فيما يتعلق بموضوع البحث، وله علاقة مباشرة بالبيئة، ويعنى بالصحة والغذاء، ومن أهم الإسهامات التي قامت بها الأمم المتحدة في مجال حفظ حقوق الإنسان في الصحة، والغذاء، وحفظ البيئة، ما يلي:

أولاً- برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

انبثق عن هذا البرنامج ترجمة لتوصيات مؤتمر استوكهولم بشأن البيئة المنعقد في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢م، الذي يُعد أحد أهم المصادر للقانون الدولي للبيئة، حيث

---

[٧٢] التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠١٠م مرجع سابق ص ١٤٢، وانظر: بحث جوانب من الحقوق والأحكام التشريعية للتخطيط البيئي في التشريع الوضعي والتشريع الإسلامي، ص ٢٦٠ مجلة الحقوق، مرجع سابق.

أصدرت الجمعية العامة قرارها بتأسيس "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" للعناية بالبيئة، والرسالة التي يهدف البرنامج تحقيقها، تمكين الأمم والشعوب من تحسين نوعية حياتها، دون إضرار بحقوق الأجيال المستقبلية.

ومهمة البرنامج العمل كمنسق للقضايا البيئية، وكمحفز لتحريك الوعي البيئي، داخل نظام الأمم المتحدة، وضمان أن تأخذ قضايا البيئة الدولية الملحة اهتمام الحكومات، ويهدف البرنامج إلى التعاطي مع سوء استخدام الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، باعتباره يهدد الوجود البشري.

ثانياً- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC:

الأمم المتحدة لها إسهامات واضحة في الحد من التغيرات المناخية والتلوث البيئي، فلم يقتصر دورها في صياغة الوثائق القانونية الدولية، بل تعدى ذلك إلى إقامة منظمات وهيئات وأجهزة يتسم عملها بالطابع العملي، من خلال التقييم والرصد ومنظومة الإنذار المبكر؛ بحيث تكون الاستجابة لتغير المناخ قائمة على التحليل والرصد والتقييم الشامل للبيانات الرقمية، ومضاعفة الجهود؛ من أجل فهم الأسس العلمية للتغيرات المناخية، والتهديدات الناشئة عنها، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، وصولا إلى إيجاد قاعدة علمية دولية تتعلق بتغير المناخ، وبالإضافة إلى العديد من المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة التي أسند لها مهمة مراقبة وتقييم تغير المناخ أسندت هذه المهام الرئيسة إلى هيئة رئيسية تابعة للأمم المتحدة، وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي تأسست عام ١٩٨٨م.

وقد أشار ميثاق الأمم المتحدة في ست مواد إلى حقوق الإنسان وحرياته، ونصت المادة (٥٦) من الميثاق على "تعهد كافة الأعضاء بالقيام مجتمعين ومنفردين من أجل تحقيق عدد من الأهداف التي تقوم الأمم المتحدة بتوطيدها، من بينها الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، ومراعاة التقيد بتلك الحقوق والحريات" وبناء عليه أنشأ الميثاق عددا من الأجهزة الرئيسية تتعلق بحقوق الإنسان هما الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[٧٣].

---

[٧٣] انظر: المادة(السابعة)، والمادة(التاسعة) من ميثاق الأمم المتحدة.

الجهود المبذولة لحماية البيئة على المستوى الأوروبي:

وعلى الصعيد الأوروبي، تبنت الدول الأوروبية المواثيق التي تتوائم مع الاتفاقيات الدولية والمفاهيم الحديثة، التي تحفظ البيئة، وتحمي حقوق الإنسان، وتأكد الحق في بيئة صحية ملائمة، حيث عقد وزراء الاتحاد الأوروبي العديد من المؤتمرات التي ناقشت حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة، وصحية، ومن أهمها:

١-المؤتمر الوزاري الأول حول البيئة والصحة، في مدينة فرانكفورت الألمانية عام ١٩٨٩م، حيث اجتمع وزراء الصحة والبيئة في منتدى مشترك لأول مرة، ووضعوا السياسات الرئيسة للميثاق الأوروبي للبيئة والصحة، وصدر في مقدمة وخمسة مبادئ، وضعت مفهوم الحق في العيش في بيئة سليمة بطريقة علمية وواقعية.

٢-المؤتمر الوزاري الثاني للبيئة والصحة، في هلسنكي عام ١٩٩٤م، اعتمد المؤتمر خطة العمل للصحة البيئية لأوروبا (EHAPE) وإعلان هلسنكي من أجل البيئة والصحة في أوروبا.

٣-المؤتمر الوزاري الثالث للبيئة والصحة، في لندن عام ١٩٩٩م، الذي انبثق عنه ميثاق للنقل والبيئة والصحة في شراكة إقليمية أوروبية، ومذكرة عمل حول الوضع البيئي والصحي في أوروبا.

٤-المؤتمر الوزاري الرابع للبيئة والصحة، في بودابست عام ٢٠٠٤م، الذي أكد على كافة الأسس التي وضعت في المؤتمرات السابقة، وعلى وجوب وضع الضمانات لمستقبل الأطفال البيئي والصحي، وتم فيه إقرار التقرير النهائي للمؤتمر الذي أكد على الروابط الرئيسة بين عوامل الخطر البيئي وصحة الأطفال، وعلى ضوء هذا المؤتمر تم إعلان الشباب الذي أعدته منظمة الصحة العالمية لإقليم أوروبا الذي ركز على أن الحق في بيئة نظيفة وصحية حق أساسي من حقوق الإنسان، وشرط مسبق لدى الشباب للتنمية الشخصية والسعادة.

٥-المؤتمر الوزاري الخامس المعني بالبيئة والصحة، في بارما بإيطاليا عام ٢٠١٠م.

الجهود المبذولة لحماية البيئة على المستوى العربي:

وعلى الصعيد العربي، تبنت الدول العربية التشريعات التي تتوائم مع الاتفاقيات الدولية والمفاهيم الحديثة، وسنت التشريعات التي تحفظ البيئة، وتحمي حقوق الإنسان، والدول العربية التي تبنت التشريعات الدولية [٧٤]، هي:

أولاً- جمهورية مصر العربية، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث، رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢م.

٢-إصدار قانون المحميات الطبيعية، رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ م.

٣-إصدار قانون حماية البيئة في جمهورية مصر العربية، رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ م.

ثانياً- جمهورية العراق، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية البيئة في الجمهورية العراقية، رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ م.

ثالثاً- الجمهورية اليمنية، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية البيئة في الجمهورية اليمنية، رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٥ م.

٢-إصدار قانون حماية البيئة البحرية من التلوث، رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٤ م.

رابعاً- سلطنة عمان، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية البيئة في سلطنة عمان، رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠١ م.

٢- إصدار قانون المحميات الطبيعية وصون الأحياء الفطرية، رقم ٦ لسنة ٢٠٠٣م.

٣-نص النظام الاساسي لسلطنة عمان الصادر سنة ٢٠٢١ ضمن المبادئ الموجهة لسياسة الدولة في الفصل الثالث المبادئ الاجتماعية المادة (١٥) "تعمل الدولة على

---

[٧٤] دراسة حول التشريعات البيئية في الدول العربية، ومدى التزامها بمتطلبات الاتفاقيات الدولية البيئية والمفاهيم الحديثة، الناشر: جامعة الدول العربية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٩م.

حماية البيئة، وتوازنها الطبيعي؛ تحقيقا للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها، وعدم الإضرار بها"[٧٥].

خامساً- الجماهرية الليبية الشعبية، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية وتحسين البيئة في الجماهيرية الليبية الشعبية، رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٣ م.

سادساً- مملكة البحرين، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية البيئة في مملكة البحرين، رقم ٢١ لسنة ١٩٩٦ م.

سابعاً- الإمارات العربية المتحدة، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية البيئة وتنميتها في القانون الاتحادي، رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩م.

ثامناً- دولة فلسطين، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية البيئة في فلسطين، رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ م.

تاسعاً- المملكة الأردنية الهاشمية، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية، رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٦م.

عاشراً- دولة الكويت، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار القانون الكويتي، رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ م، والمعدل بالقانون رقم ١٦/ ١٩٩٦م والقرار رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٠١م في شأن الاشتراطات والمعايير البيئية.

حادي عشر: دولة قطر، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية البيئة في قطر، رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ م.

---

[٧٥] آخر دخول ٢٠٢٤/٠١/٠٢ الساعة: ٠٥:٥٥ مساءً.
https://qanoon.om/p/2021/rd2021006

ثاني عشر: الجمهورية السورية، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار أحكام قانون البيئة في الجمهورية السورية، رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٢ م.

٢- وتبعه النظام رقم ٢، رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ م.

ثالث عشر: المملكة المغربية، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية واستصلاح البيئة في المملكة المغربية، رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٣م.

رابع عشر: الجمهورية الجزائرية، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية البيئة في الجزائر، رقم ٣-١٠ لسنة ٢٠٠٣م في إطار التنمية المستدامة، والجزائر لها تاريخ عريق في مجال حماية البيئة والمحميات الطبيعية يبدأ من سنة ١٩٧٥م بسن قوانين مطبقة في ميدان الأمن من أخطار الحرائق والفزع، وإنشاء لجان للوقاية والحماية المدنية صدر برقم ٧٦-٤ في سبتمبر ١٩٧٥م.

خامس عشر: المملكة العربية السعودية، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية في المملكة العربية السعودية، رقم ٢٨ لسنة ١٤٢٢هـ.

سادس عشر: الجمهورية اللبنانية، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إصدار قانون حماية البيئة في لبنان، رقم ٤٤٤ لسنة ٢٠٠٢م.

سابع عشر: الجمهورية التونسية، سنت التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومنها:

١-إحداث وكالة وطنية لحماية المحيط (البيئة) في تونس، رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠١م.

الجدير بالذكر أن هذه الدول العربية التي تم استعراض التشريعات والقوانين التي قامت بها لحماية وصون البيئة قد وقعت على ما ورد في الاتفاقيات الدولية التي تبنتها الأمم المتحدة، وهي منضوية في إطار برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة وصون الطبيعة، وحماية حقوق الإنسان.

المبحث الثاني

التشريعات والإجراءات التي تحمي غذاء الإنسان من التغيرات المناخية

أقرت العديد من الصكوك بموجب القانون الدولي، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق الإنسان في الغذاء الكافي بصورة أشمل من أي صك آخر. فطبقاً للمادة (١١-١) من هذا العهد، تقر الدول الأطراف "حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء، والكساء، والمأوى وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية"، بينما تعترف، طبقاً للمادة ١١-٢، بأن تدابير أكثر استعجالاً وإلحاحاً قد تلزم لتأمين "الحق الأساسي في التحرر من الجوع وسوء التغذية".

وحق الإنسان في الغذاء الكافي يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للتمتع بجميع الحقوق. فهو ينطبق على كل فرد، ومن ثم فإن الإشارة في المادة (١١-١) إلى "**لنفسه ولأسرته**" لا تعني أي تقييد لانطباق هذا الحق على الأفراد أو على ربات الأسر، وجاء في المضمون المعياري للمادة (١١)، الفقرتان ١ و٢، والفقرة ٦- يتم إعمال الحق في الغذاء الكافي عندما يتاح مادياً واقتصادياً لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه؛ ولذلك لا ينبغي تفسير الحق في الغذاء الكافي تفسيراً ضيقاً يقصره على تأمين الحد الأدنى من الحريرات والبروتينات وغير ذلك من العناصر المغذية المحددة؛ إذ سيلزم إعمال الحق في الغذاء الكافي بصورة تدريجية. بيد أن الدول ملزمة أساساً باتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من أثر الجوع على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة (١١) حتى في أوقات الكوارث الطبيعية.

ومن أهم الإسهامات التي قامت بها الأمم المتحدة في مجال الغذاء، سن التشريعات، واعتماد والبرامج والهيئات، ومن أبرزها:

أولاً- برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP):

النشأة والإستراتيجية: برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة أكبر منظمة إنسانية في العالم، تأسس عام ١٩٦١م بناءً على طلب من الرئيس الأمريكي دوايت آيزنهاور (كتجربة لتقديم المعونة الغذائية من خلال منظومة الأمم المتحدة).

ومنظمة الغذاء العالمي رائدة في مجال إنقاذ الأرواح، وتغيير الحياة، وتوفير المساعدات الغذائية، في حالات الطوارئ، وتعمل مع المجتمعات المحلية من أجل تحسين التغذية، وبناء القدرة على الصمود، وتمهيد السبيل نحو السلام والاستقرار والازدهار للناس الذين يتعافون من النزاعات والكوارث وآثار تغيّر المناخ، ويستخدم هذا البرنامج فوائض الأغذية، وأموال الدول المانحة لتوفير الإغاثة الطارئة، وتحفيز التنمية[٧٦].

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٢٢-٢٠٢٥) - تحويل الدفة لمواجهة الجوع:

ترتكز الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، على الالتزام العالمي المتجدد بجدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة التي سبقتها. وترسم الخطة الاستراتيجية الملامح الرئيسية للمسار الذي سيسلكه البرنامج على مدار السنوات الأربع القادمة. كما أنها توضح السبل المتعددة التي يُمكن للبرنامج من خلالها – وعن طريق العمل مع الشركاء – أن ينقذ الأرواح ويغير حياة الأشخاص للأفضل بأكبر قدر من الكفاءة.

وتتمثل رؤية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي فيما يلي:

- تمكن العالم من القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الهدف رقم ٢ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع).
- تمكن الجهات الفاعلة الوطنية والعالمية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الهدف رقم ١٧ المتعلق بتنشيط الشراكات العالمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة).

وتؤكد الخطة الاستراتيجية على الترابط الوثيق فيما بين أهداف التنمية المستدامة، كما تسلط الضوء على أنّ الأنشطة التي ينفذها البرنامج تساهم كذلك في تحقيق الأهداف الأخرى وتعتمد عليها.

وتشكل العوامل الرئيسية الدافعة للجوع – وهي النزاعات وأزمة المناخ والركود الاقتصادي – مداخل لوضع الخطط التي ينفذها البرنامج، إلى جانب عقد الشراكات

---

[٧٦] الموسوعة التاريخية الشاملة، مرجع سابق، ص ١٦٤.

الجديدة واستخلاص الأدلة، وفي خضم هذه التحديات العالمية الضخمة والمعقدة، سيعمل البرنامج في المقام الأول على تلبية الاحتياجات العاجلة، وسيعمل في الوقت نفسه على اغتنام الفرص لبناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للضعف.

ويعتمد مفهوم تحويل الدفة لمواجهة الجوع وتحقيق رؤية برنامج الأغذية العالمي على خمس نتائج: وترتبط النتائج ١ و٢ و٣ بالهدف رقم ٢ من أهداف التنمية المستدامة، كما تتضمن عمل البرنامج على مستوى محور العمل الإنساني والسلام والتنمية، والتحول من إنقاذ الأرواح إلى تغيير الحياة:

١. أن يصبح الناس أكثر قدرة على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة.

٢. أن يحقق الناس نتائج أفضل على مستوى التغذية والصحة والتعليم.

٣. أن يتمتع الناس بسبل أفضل، وكذلك مستدامة لكسب العيش.

وترتبط النتيجتان ٤ و٥ بالهدف رقم ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، كما تساهمان في تمكين الحكومات والجهات الإنسانية والإنمائية الفاعلة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤. برامج وأنظمة وطنية قوية.

٥. الجهات الإنسانية والإنمائية الفاعلة تعمل على نحو كفاءة وفعالية.

وسيواصل برنامج الأغذية العالمي المناداة باسم الفئات التي تخلفت كثيرا عن الركب، إلى جانب دعم أصحاب المصلحة على مستوى العالم في العمل الجماعي؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسيسترشد عمل البرنامج بسبعة مبادئ، إلى جانب أربع أولويات شاملة لتعظيم كفاءة البرنامج وفعاليته [٧٧].

ثانياً- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) FAO

وكالة متخصصة في مجال الأغذية والزراعة، تابعة للأمم المتحدة، أنشئت عام ١٩٤٥م، ومقرها في روما، وينضوي تحت عضويتها حوالي ١٦٠ دولة، وتهدف إلى:

- تحسين إنتاج الأغذية ومنتجات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وتوزيعها واستعمالها في العالم.
- رفع مستوى التغذية، ومستوى معيشة كل الناس، خاصة فقراء الريف.

---

[٧٧] آخر دخول ٢٠٢٤/٠١/٠٤ الساعة: ٠٨:٣٠ مساءً. https://ar.wfp.org

وتعمل المنظمة بأربع طرق، هي:

١-تقدم المشورة والمساعدة الفنية للحكومات، ووكالات تمويل التنمية.

٢-تجمع وتحلل وتوزع المعلومات.

٣-تقدم النصح للحكومات حول السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي.

٤-تمثل منبراً محايداً لتناقش فيه الحكومات حول مسائل الأغذية والزراعة.

وتشرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والأمم المتحدة معاً على برنامج الغذاء العالمي [٧٨].

ثالثاً- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD

مهمة الصندوق تتمثل في القضاء على الفقر الريفي، وانعدام الأمن الغذائي، وعن طريق الاستثمار لزيادة إنتاجية ودخول أصحاب الحيازات الصغيرة، يؤدي الصندوق دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٣٠م[٧٩]، ما يلي:

- **هدف التنمية المستدامة ١** -القضاء على الفقر.
- **هدف التنمية المستدامة ٢** -القضاء على الجوع.

يعد الصندوق رائداً في استخدام التدابير المبتكرة لتعزيز تمكين المرأة الريفية؛ من خلال الاستثمارات والمشاركة في السياسات، وتعزيز النهج التي تستهدف الأسر المعيشية، فإنه يعالج الأسباب الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين لضمان وصول المرأة الريفية على قدم المساواة إلى الأصول والخدمات الإنتاجية، وفرص العمل والسوق.

- **هدف التنمية المستدامة ٥** -المساواة بين الجنسين.
- **هدف التنمية المستدامة ١٠** -الحد من انعدام المساواة.

يساهم الصندوق في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، من خلال تعزيز الاقتصادات الريفية الشاملة والمتنوعة والإنتاجية، التي تخلق فرص العمل اللائق، وزيادة الدخل. يستثمر الصندوق في سكان الريف لزيادة قدراتهم الإنتاجية وفوائدهم من المشاركة في السوق.

---

[٧٨] آخر دخول ٢٠٢٤/٠١/٠٤ الساعة: ٠٨:٤٥ https://www.fao.org/home/ar

[٧٩] https://www.ifad.org/ar/web/guest/ifad-and-the-sdgs ، آخر دخول ٢٠٢٤/٠١/٠٤م الساعة: ٨:٥٠ مساءً.

- **هدف التنمية المستدامة ٨** – العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

من خلال الاستثمار في مناهج الزراعة المستدامة، التي تحافظ بشكل أفضل على قاعدة الموارد الطبيعية وتستعيدها، وتزيد من قدرة النظم الزراعية على التكيف مع تغير المناخ، يسهم الصندوق في أهداف التنمية المستدامة ١٣ و١٥.

- **هدف التنمية المستدامة ١٣** – العمل المناخي.
- **هدف التنمية المستدامة ١٥** – الحياة على الأرض.

بالإضافة إلى ذلك، يسهم عمل الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٩ و١١ من خلال عمله لتعزيز الاقتصادات الريفية الشاملة والمتنوعة والإنتاجية – بما في ذلك مجالات الأعمال التجارية الزراعية والروابط الريفية – الحضرية. بشكل عام، تسهم استثماراته في الزراعة المستدامة في أهداف التنمية المستدامة ٦ و١٢ و١٤ يعمل الصندوق بالفعل على نطاق واسع في شراكة مع الآخرين، وسيعزز وينوع شراكاته لتحقيق الأهداف(SDG17) .

- **هدف التنمية المستدامة ٦** –المياه النظيفة والنظافة الصحية.
- **هدف التنمية المستدامة ٩** –الصناعة والابتكار والبنى التحتية الأساسية.
- **هدف التنمية المستدامة ١١** –مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- **هدف التنمية المستدامة ١٢** –الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
- **هدف التنمية المستدامة ١٤** –الحياة تحت الماء.
- **هدف التنمية المستدامة ١٧** –عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

من خلال تعزيز المؤسسات المحلية وإدارة الموارد الطبيعية، يدعم الصندوق:

- **هدف التنمية المستدامة ١٦**– السلام والعدل والمؤسسات القوية.

رابعاً–الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية IFOAM [٨٠].

في سبتمبر ٢٠٠٥م في أديليد بأستراليا أقرت الجمعية العامة للاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية (IFOAM) اقتراحاً لوضع تعريف موجز للزراعة العضوية.

وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من العمل من قبل فريق عمل معين، تم اعتماد تعريف يعكس المبادئ الأربعة للزراعة العضوية بطريقة موجزة في الجمعية العامة في فيجنولا بإيطاليا في عام ٢٠٠٨م، تقوم على أساس المبادئ الأربعة، وهي أن **الصحة**

---

[٨٠] آخر دخول ٢٠٢٤/٠١/٥ الساعة: ٠٥:٤٠ مساءً.
https://www.ifoam.bio/

والبيئة والعدالة والرعاية هي الجذور التي تنمو وتتطور منها الزراعة العضوية، وهي تعبر عن المساهمة التي يمكن أن تقدمها الزراعة العضوية للعالم، ورؤية لتحسين جميع أنواع الزراعة في سياق عالمي، وقد تم تشكيلها كمبادئ أخلاقية مترابطة لإلهام الحركة العضوية – في تنوعها الكامل، فهي توجه تطورنا في المواقف والبرامج والمعايير.

خامساً– مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية UNCSD [٨١]:

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة والمعروف بقمة الأرض، انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل، في الفترة من ١٣-١٤ يونيو ١٩٩٢م بمناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر الأول المعني بالبيئة البشرية، الذي عقد في استوكهولم بالسويد عام ١٩٧٢م، الذي جمع القادة السياسيين، والدبلوماسيين، والعلماء، وممثلي وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية من ١٧٩ دولة، من أجل بذل جهد هائل؛ للتركيز على تأثير أنشطة البشر الاجتماعية والاقتصادية على البيئة.

وبالتزامن معه عقد منتدى عالمي للمنظمات غير الحكومية في ريو دي جانيرو في نفس الوقت، ضم عدداً غير مسبوق من ممثلي المنظمات غير الحكومية، الذين عرضوا رؤيتهم الخاصة لمستقبل العالم، فيما يتعلق بالبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أبرز مؤتمر ريودي جانيرو كيف أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة مترابطة ببعضها البعض وتنشأ معًا، وأن النجاح في أحد القطاعات يتطلب العمل في القطاعات الأخرى لضمان الاستمرارية مع مرور الوقت.

وكان الهدف الرئيسي لقمة الأرض في ريودي جانيرو هو، نتاج جدول أعمال واسع، ومخطط جديد؛ للعمل الدولي بشأن قضايا البيئة والتنمية، التي من شأنها أن تساعد في توجيه التعاون الدولي، وسياسة التنمية في القرن الحادي والعشرين.

وحققت قمة الأرض العديد من الإنجازات العظيمة في مجال البيئة والتنوع المناخي، وفي مجال الزراعة والغذاء، أهمها[٨٢]):

– إعلان ريو ومبادئه العالمية السبعة والعشرون.

---

[٨١] آخر دخول ٢٠٢٤/١/٥ الساعة: ٥:٥٠ مساءً.
https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

[٨٢] آخر دخول ٢٠٢٤/١/٦ الساعة: ٧:٤٥ مساءً.
https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. UNHCR
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. UNFCCC
- اتفاقية التنوع البيولوجي. CBD
- إعلان مبادئ إدارة الغابات. FSC
- إنشاء لجنة التنمية المستدامة.
- عقد المؤتمر العالمي الأول للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤م.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. UNEP
- الرابطة البرازيلية لصناعة قصب السكر. UNIDO

المبحث الثالث

التشريعات والإجراءات التي تحمي صحة الإنسان من التغيرات المناخية

اهتمت التشريعات الدولية بتأكيد حق الإنسان في الصحة، وذلك منذ زمن مبكر، يعود إلى الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي حُدِدَت فيها الخطوط الرئيسية لتأكيد الحق في الصحة، في المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية سنة ١٩٤٤م؛ حيث تنص المادة الثانية عشر من الاتفاقية بأن "تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية"[٨٣].

وتنص المادة التاسعة من الاتفاقية بأن "تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الصحي".

وقد تم التأكيد على الحق في الصحة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وفي الدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم، ومن أهم المعاهدات والاتفاقيات التي ورد التأكيد فيها على الحقوق في معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها حق الصحة، ما يلي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩.

---

[٨٣] حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص ٩٦.

- اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩.

ومن الأمثلة على معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية:

- الميثاق الاجتماعي الأوروبي، ١٩٦١.
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨١، البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور) ١٩٨٨.
- البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور)، ١٩٨٨، وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) في المادة ١٢ على أن التدابير التي يلزم اتخاذها من أجل إعمال هذا الحق، تشمل ما يلي:

- خفض معدل موتى المواليد، ومعدل وفيات الرضع، وتأمين نمو الطفل نموا صحيا.
- تحسين النظافة البيئية والصناعية.
- الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى، وعلاجها ومكافحتها.
- تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية، والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.

ولتفعيل النصوص الواردة أعلاه، قامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتولى رصد الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠٠٠م، باعتماد تعليق عام بشأن الحق في الصحة، ويقضي التعليق العام بأنّ الحق في الصحة لا ينطوي على توفير خدمات الرعاية الصحية في الوقت المناسب فحسب، بل ينطوي أيضاً على محددات الصحة الدفينة، مثل توفير المياه النقية والصالحة للشرب، ووسائل الإصحاح الملائمة، وإمدادات كافية من الأغذية والأطعمة المغذية المأمونة، والمساكن الآمنة، وظروف مهنية وبيئية صحية، وتوفير وسائل التثقيف الصحي، والمعلومات الصحية المناسبة، بما في ذلك مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وأبرز الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لحفظ الصحة، هو إنشاء منظمة الصحة العالمية التي تبنت وضع دستور عالمي يهدف إلى وضع نظام صحي عالمي، وأعرف بهذه المنظمة من حيث النشأة والأهداف:

منظمة الصحة العالمية:

هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وتعود نشأة المنظمة حين أوعز المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بالدعوة إلى عقد مؤتمر خاص بمنظمة الصحة العالمية، واجتمعت لجنة تحضيرية تقنية في باريس في الفترة من ١٨ مارس إلى ٥ أبريل ١٩٤٦م، ووضعت مقترحات لدستور هذه المنظمة، تم عرضه على مؤتمر الصحة الدولي في مدينة نيويورك المنعقد من ١٩ يونيو إلى ٢٢ يوليو ١٩٤٦، وبناء على هذه المقترحات، صاغ المؤتمر دستور منظمة الصحة العالمية، واعتمد الدستور بعدما وقّعه في ٢٢ يوليو ١٩٤٦م، ممثلو ٥١ دولة عضواً في الأمم المتحدة وعشر دول أخرى، ودخل دستور منظمة الصحة العالمية حيّز النفاذ في ٧ أبريل ١٩٤٨م، وذلك بعدما صادقت عليه ٢٦ دولة عضوا في الأمم المتحدة من أصل ٦١ حكومة موقّعة عليه، وأصبح هذا التاريخ هو الذي يُعرف بيوم الصحة العالمي، ويُحتفل به كل عام، وتهدف منظمة الصحة العالمية إلى أن تتبنى مستقبلاً أفضل، وأوفر لصحة للناس، في أنحاء العالم كافة، ويعمل موظفو المنظمة من خلال المكاتب الموجودة في أكثر من ١٥٠ بلداً، جنباً إلى جنب، مع الحكومات والشركاء الآخرين؛ لضمان تمتع جميع الناس بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وتسعى المنظمة إلى مكافحة الأمراض المعدية، مثل، الأنفلونزا، وفيروس العوز المناعي البشري، والأمراض غير السارية، من قبيل السرطان وأمراض القلب، وتساعد المنظمة الأمهات والأطفال في البقاء على قيد الحياة، والتمتع بالرخاء؛ لكي يتسنى لهم أن يتطلعوا إلى التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة، وتكفل المنظمة سلامة الهواء الذي يتنفسه الناس، ومأمونية الطعام الذي يتناولونه، والماء الذي يشربونه، والأدوية واللقاحات التي تلزمهم[٨٤].

---

[٨٤] الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية. https://www.who.int/ar ، آخر دخول ٢٠٢٤/١/٦ الساعة:١٠:٠٠ ليلاً.

الخاتمـــة

في ختام هذا البحث لا يسعني إلا أن أقدم خلاصة ما توصلت إليه الدراسة البحثية التي أكدت أن الأرض هي مستقر هذا الإنسان، والكون بأسره ميدان لحياته، وأن خالق الكون أمر الإنسان بأن يحافظ على مقومات الحياة، ويستبقي عناصرها له وللأجيال من بعده، وقد عاش الإنسان في سلام مع عناصر الطبيعة، إلى أن شهد العالم الثورة الصناعية، التي نتج عنها تغيرات في مجال البيئة الطبيعية، والبيولوجية، والإنسانية، هددت حياة الإنسان، ومستقبل البشرية.

وكشف البحث التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الإنسان والبيئة من جراء التطور الصناعي، والتقدم التقني، وخاصة في مجال الصحة والغذاء، وكشف البحث المخاطر الناتجة عن تلوث البيئة، والتغيرات المناخية، والتهديد الذي يحيق بالإنسان في مجال الصحة والغذاء من جراء تغير المناخ، وخاصة في المناطق التي تعاني من التلوث الناتج عن الصناعة.

وكشف البحث العلاقة بين الغذاء والصحة، وأثبت وجود علاقة بين الغذاء الذي يأكله الإنسان وبين صحته العامة، بدليل الأمراض التي تكون أكثر انتشاراً في المناطق الصناعية التي تتعرض للتلوث الصناعي، وأكد البحث على حفظ حقوق الإنسان، وحفظ المقومات الضرورية للبيئة، وحفظ الغذاء والصحة، وختم البحث بالتشريعات التي سنت من أجل حماية البيئة، وحماية الإنسان في مجال الصحة والغذاء، أبرزها التشريعات التي سنت لحماية البيئة من ملوثات الهواء والماء والغذاء، والتشريعات التي تحفظ صحة الإنسان وسلامته، بحيث يعيش في وسط آمن وصحي، وفي بيئة سليمة، وخالية من الملوثات، وبعيدة عن التغيرات المناخية الضارة، استجابة لإرادة العالم التي اتجهت إلى وضع التشريعات التي تحفظ البيئة، وتحمي حق الإنسان في الغذاء والصحة، وحقه في الحياة، ومن أبرزها إبرام الاتفاقيات الدولية، وتعميم التشريعات العالمية، وإنشاء المنظمات والبرامج، ووضع الأهداف والخطط التي تحمي البيئة، وتحفظ حقوق الإنسان، وخاصة حقه في الغذاء والصحة، وذلك على مستوى دول العالم، وعلى مستوى الدول الأوروبية، وعلى مستوى الدول الإقليمية، وعلى مستوى

الدول العربية، وعلى مستوى دول الخليج، وعلى مستوى كل دولة على حدة لحماية الإنسان من الملوثات بكافة أنواعها، وحمايته من تأثير التغيرات المناخية الضارة على المستوى العالمي، والإقليمي، والمحلي.

النتائج:

– أدى قيام الثورة الصناعية إلى إحداث تغييرات واضحة بالبيئة الطبيعية والبيولوجية والإنسانية هددت مستقبل الجنس البشري.

– نتج عن التطور الصناعي تغيرات مناخية لها تأثيرات مباشرة، وغير مباشرة على البيئة عموماً، وعلى الإنسان خصوصاً.

– نتج عن تغير المناخ انبعاثات وغازات تجاوزت سطح الأرض إلى الارتفاع إلى طبقات الغلاف الجوي، جعل هذه الغازات والانبعاثات تؤثر على الأرض ذاتها؛ بحيث دمرت الكثير من مقوماتها الطبيعية، والبيولوجية، وبالتالي انتقل هذا التأثير إلى الإنسان في بيئته الإنسانية، وإلى سائر الكائنات.

– تلوث الهواء من أكثر الملوثات تأثيراً على البيئة وعلى الإنسان، وهو أكثر انتشاراً وارتباطاً بالإنسان؛ ولذلك يعد أكثر خطورة، يليه تلوث الماء، وتسمم الغذاء.

– يعد أول أكسيد الكربون الملوث الهوائي الوحيد الذي ينفرد الإنسان بصنعه، وتعتبر عمليات الاحتراق مصدراً أساسياً لانبعاثه.

– يتجاوز معدل تركيزات الملوثات حالياً المستويات الآمنة في بعض المدن، ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المستمرة في نسبة التلوث إلى مضاعفة عدد الوفيات المبكرة، الناجمة عن الجسيمات المحمولة جواً.

– تغير المناخ يؤدي في الأجلين المتوسط والطويل إلى زيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية، وتغيرات في نظم تساقط الأمطار، وزيادة في منسوب مياه البحر.

– تحبس غازات الدفيئة المزيد من الطاقة التي تتلقاها الأرض من الشمس، مما يعطي تأثيراً مماثلاً للتأثير الذي تحدثه الدفيئة.

– تشكل إمدادات الطاقة والأنشطة المتعلقة بالزراعة معاً حوالي ٥٧% من إجمالي الانبعاثات، مما يؤثر على غذاء الإنسان.

– أدى تغير نمط المعيشة نتيجة التطور الصناعي إلى التأثير على سلوك الإنسان في الغذاء، وانتقل التأثير في غذاء الإنسان نتيجة الملوثات الصناعية إلى التأثير في صحته، لثبوت العلاقة بين الصحة والغذاء.

– اعتبر التغيّر المناخي قضية من قضايا حقوق الإنسان التي يجب أن تتضافر جهود الدول والشعوب جميعا في معالجة آثارها الحالية، والحد من آثارها المستقبلية.

– تغير المناخ وتلوث البيئة هو التحدي الذي يعانيه العالم في القرن الحادي والعشرين.

– الإنسان كائن اجتماعي لا يمكنه أن يعيش إلا في وسط آمن، ونظيف، وفي بيئة سليمة، خالية من التلوث بكافة أنواعه، بحيث يكون في مأمن من التغيرات المناخية الضارة.

– تأثير تغير المناخ على صحة الإنسان تمثل في استنشاق الهواء الملوث، والغبار والأدخنة، والانبعاثات التي تؤثر على الصحة، وتتسبب في كثير من الأمراض والأوبئة.

– أكد التشريع الإسلامي والتشريعات الدولية على حق الإنسان في الصحة والغذاء.

– يؤكد دستور منظمة الصحة العالمية على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وهو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، ويشمل الحق في الصحة والحصول على الرعاية الصحية.

– قضية الأمن الغذائي قضية جوهرية يتعلق بها وجود الإنسان؛ ولذا على الدول أن تسعى ليس فقط إلى توفير الغذاء، بل إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي.

– حق الإنسان في الغذاء الكافي يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لحقه في التمتع بكافة حقوقه الأخرى.

– يساعد اتِّباع نظام غذائي صحي متوازن على الوقاية من سوء التغذية بأشكاله كافة، فضلاً عن الوقاية من الأمراض غير السارية، بما في ذلك مرض السكري، وأمراض القلب، والسكتة الدماغية، والسرطان.

– تشكل الدول تقدما مهما عالمياً نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع، وسوء التغذية وفق تقرير الأمن الغذائي والتغذية الصادر عام ٢٠١٩م عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

– توجد علاقة مباشرة وغير مباشرة بين الغذاء الذي يأكله الإنسان وبين صحته البدنية، وتعدى الأمر إلى وجود علاقة بين نوع الغذاء وكميته وبين الصحة، مما يدل أن عدم التوازن في الأغذية التي يتناولها الإنسان يكون لها تأثير على صحته.

– للتلوث البيئي علاقة بظهور الأمراض عند الإنسان، وتدهور الأحياء البحرية والبرية على كوكب الارض، ومع تطور الحياة والتقدم الصناعي والتكنولوجي أصبحت البيئة بكافة عناصرها الماء، والهواء، والتربة تتعرض لملوثات جديدة لم تكن معروفة سابقا.

– توجد علاقة بين التغيرات المناخية وندرة الموارد الطبيعية، نتج عنها قضايا بيئية، أصبح لها أبعاد أمنية منها، الأمن البيئي، والأمن الصحي، والأمن الصناعي، والأمن الغذائي، والأمن المائي.

– تسهم الأمم المتحدة بدور واضح في الحد من التغيرات المناخية والتلوث البيئي، فلم يقتصر دورها في صياغة الوثائق القانونية الدولية، بل تعدى إلى إقامة منظمات وهيئات وأجهزة يتسم عملها بالطابع العملي، من خلال التقييم والرصد ومنظومة الإنذار المبكر؛ بحيث تكون الاستجابة لتغير المناخ قائمة على التحليل والرصد والتقييم الشامل للبيانات الرقمية، ومضاعفة الجهود؛ من أجل فهم الأسس العلمية للتغيرات المناخية، والتهديدات الناشئة عنها، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، وصولا إلى إيجاد قاعدة علمية دولية تتعلق بتغير المناخ.

– ساعدت قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل في توجيه التعاون الدولي وسياسة التنمية في القرن الحادي والعشرين، نحو تحقيق العديد من الإنجازات العظيمة في مجال البيئة والتنوع المناخي، وفي مجال الزراعة والغذاء.

– مشكلة البيئة والغذاء والصحة لا تكمن في وجود التشريعات اللازمة التي تحميها، وإنما تكمن في عدم التزام الدول الصناعية الكبرى في تنفيذ التشريعات والإجراءات التي وضعها المجتمع الدولي لحماية البيئة وحماية غذاء الإنسان وصحته.

التوصيات:

– حماية حق الإنسان في الصحة والغذاء بتشريعات تلتزم بها دول العالم، بحيث تستجيب لفحص الأغذية قبل تداولها وتصديرها، وتستجيب لقواعد الصحة العامة.

– تعزيز قدرات وبناء مهارات العاملين في مجال البيئة والتغيرات المناخية، وفي مجال حقوق الإنسان.

– ضرورة وجود قوة تنفيذية دولية تعنى بمتابعة التزام الدول بالقرارات والقوانين التي تحمي البيئة، وتحمي حق الإنسان في الصحة والغذاء.

– تفعيل دور الإعلام في رفع الوعي وإشاعة ثقافة حفظ البيئة وحقوق الإنسان، والثقافة الصحية وسلامة الغذاء.

– توطيد احترام حقوق الإنسان وحفظ البيئة برعاية الأمم المتحدة، ومراقبة قواعد وسلوك النظام العام العالمي.

– إنشاء محكمة دولية تعنى بالعدالة الجنائية تنضوي تحتها الدول والحكومات برعاية الأمم المتحدة لضبط ومعاقبة الدول التي تنتهك القوانين الدولية في مجال البيئة والصحة والغذاء.

– إنشاء وحدة معالجة الأضرار والآثار الناجمة عن التلوث البيئي برعاية الأمم المتحدة، وتتكفل كل دولة أو منشأة أو شركة تسببت بالتلوث بتكاليف إزالة الضرر، ومعالجة آثاره.

المراجـــع

أولاً– الكتب:

- أحمد الشرقاوي، و د. نهاد عمار، الموسوعة التاريخية الشاملة، أشهر المعاهدات والإتفاقات والمنظمات، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، مصر، ٢٠١٣م.
- أحمد محمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، موسوعة جامعة للأحكام الفقهية في الصحة والمرض والممارسات الطبية، تقديم د. محمد هيثم الخياط، دار النفائس – بيروت، لبنان.
- أيمن مزاهرة، أصول التغذية في الحالات المرضية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة ١٤٢٢هـ.

- حبيب عبدالله محمد الرميمة، دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي، الرميمة، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر ٢٠١٧م.
- دراسة التشريعات البيئية في الدول العربية، ومدى التزامها بمتطلبات الاتفاقيات الدولية البيئية والمفاهيم الحديثة، جامعة الدول العربية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٩م.
- روديكس، جوزيف ف، الأخطار المحسوبة (السُّمية وأخطار المواد الكيميائية على صحة البشر في بيئتنا)، ترجمة خالد أسعد عيسى، وزارة الثقافة في سوريا، دمشق، ١٩٩٨م.
- رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان تطورها مضامينها حمايتها، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.
- السيد عبدالعاطي السيد، علم الإجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٧م.
- صلاح عبدالرحمن الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.
- عبدالوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م.
- فاطمة أحمد نعمان، علم الإجتماع القانوني، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٤٣ هـ- ٢٠٢٢م.
- فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.
- كارول رينزلر، الغذاء صحة ورشاقة، مكتبة جرير، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- محمد فهيم درويش، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة وحكم القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- محمد مصطفى عيادات، المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية وقت السلم، النظام القانوني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م.
- محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، الجزء الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.

- محمود عثمان، آليات حماية حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٢١م.
- محمود مصطفى الدمياطي، ومحمد عبدالجواد، معجم المصطلحات الزراعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م.
- مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، دار الفكر، الطبعة السادسة، الجزء الثالث، بدون سنة نشر.

ثانياً- البحوث والمقالات والمجلات:

- جاسم محمد زكريا، حق الإنسان في الغذاء الكافي بين مسؤولية الدولة ودور المنظمات الدولية، (٢٠٢١)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد ٢٢.
- الشيماء أشرف، تخصص الكيمياء الحيوية، جامعة المنوفية، محافظة المنيا، جمهورية مصر العربية، مقال منقول من:
  https://mqall.org/author/shimaaelznat /
- محمد حسين عوض، بحث بعنوان: جوانب من الحقوق والأحكام التشريعية للتخطيط البيئي في التشريع الوضعي والتشريع الإسلامي، مجلة الحقوق، السنة الثانية والعشرون، العدد الثالث، ١٩٩٨.
- محمود عبدالغني، بحث، بعنوان: تأثير عدم توازن بعض العناصر الغذائية المتناولة على اختلال وظائف أجهزة الجسم، منشور في مجلة بحوث التربية النوعية، المجلد ٢٠٢٢، العدد ٦٧.

ثالثاً- التقارير:

- التقرير الخامس بعنوان التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، الصادر من مكتب العمل الدولي بجنيف.
- التقرير الصادر من منظمة الصحة العالمية من أمانة المجلس التنفيذي في -الدورة الثامنة والثلاثين بعد المائة البند ٧-٢ من جدول الأعمال المؤقت، ومرقم EB138/14 الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١١م.
- تقرير النظم الغذائية في سلطنة عمان، قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية ٢٠٢١م، وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، سبتمبر ٢٠٢١م.

- تقرير صحيفة الوقائع في ٢٢ أبريل ٢٠٢١، أسئلة شائعة بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان وتغير المناخ.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: المستقبل الذي نصبو إليه (نيويورك، ٢٠١٢)، الفقرة ٥٦ والتقرير الخامس التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء.

رابعاً- الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية استوكهولم للملوثات، لعام ٢٠٠١م.
- اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون، لعام ١٩٨٥م.
- الميثاق العالمي للطبيعة، لعام ١٩٨٢م.

خامساً- القوانين والتشريعات:

- النظام الأساسي للدولة بسلطنة عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦م).
- قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث العماني، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠١/١١٤م).
- **سادساً- المواقع الإلكترونية:**

- http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/ecoj/article/view/826
- https://al3loom.com ،
- https://ar.wfp.org/
- https://mqall.org/author/shimaaelznat/.
- https://qanoon.om/p/2019/mrmwr20190118/
- https://www.aoad.org/
- https://www.aoad.org/about.htm
- https://www.ifad.org/ar/web/guest/ifad-and-the-sdgs
- https://www.ifoam.bio/https://www.ohchr.org/ar/stories/2021/04/fact-sheet-unpacks-and-links-human-rights-and-climate-change
- https://www.omaninfo.om/pages/197/show/671
- https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change
- https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992
- https://sunnah.one/ الموسوعة الحديثية بالدرر السنية.
- https://www.who.int/ar الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية.